وزارة التعليـــم العـالـــــي والبحـث العلمـــي
جـامعـــة عبـــاس لغـــرور – خنشلـــة–
كليـــــة الحقـوق والعلـوم السيـاسية

قســـم: الحقـــوق
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

دور الإدارة الإلكترونيـة في تحقيـق التنميـة الإداريـة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري

إعـداد الطالبة:
ياسمينة لعور

إشـراف الأستاذ الدكتـور:
عبدالمجيد لخذاري

لجنـــة المنـــاقـــشة:

الاسـم واللـقب	الـرتبـة العـلمية	الجـــامعـــة الأصليـــة	الصفـــة
الطاهر زواقري	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	رئـــيسا
عبدالمجيد لخذاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	مشرفـا ومقررا
صبرينة جبايلي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـالـــــي والبحـث العلمـــي
جـامعـــة عبـــاس لغـــرور – خنشلـــة–
كليـــــة الحقـوق والعلـوم السيـاسية

قســـم: الحقـــوق
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

دور الإدارة الإلكترونيـة في تحقيـق التنميـة الإداريـة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري

إعـداد الطالبة:
ياسمينة لعور

إشـراف الأستاذ الدكتـور:
عبدالمجيد لخذاري

لجنـــة المنـــاقـــشة:

الاســم واللــقب	الـرتبـــة العـلمية	الجـــامعـــة الأصليـــة	الصـفـــة
الطاهر زواقري	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	رئـــيسا
عبدالمجيد لخذاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	مشرفـا ومقررا
صبرينة جبايلي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أحمد الله وأشكره أن أعانني ووفقني إلى إتمام هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وجزيل فضله وإنعامه.

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور عبد المجيد لخذاري، على قبوله الإشراف على هذا البحث:

تقييما، توجيها، تصحيحا وجميل صبره وحسن رعايته، الذي كان له الأثر الطيب في إخراج البحث في هذه الصورة، جزاه الله عني خير الجزاء.

تأبى اليد إلا أن تكتب فضلك اعترافا وإجلالا بمجهوداتك.

شكرا جزيلا أستاذي الفاضل على رقي مستواك وسمو أخلاقك.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه على قبولهم مناقشة هذا العمل، أتشرف بحضوركم.

إهـــداء:

من القلب إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله، أتمنى أن تكون فخورا بي.

إلى بسمة الوجود، والحضن الدافئ ونبراس الحياة، إلى من رافقتني بدعواتها وكانت سر نجاحي، إلى من أنارت دربي بالنصح والتوجيه، إلى النور الذي يضيء حياتي " أمي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أختي وتوأم روحي، إلى بسمتي الضاحكة وبهجة الكون، إلى أغلى هدية وهبها الله لي أختي الغالية " نور الهدى".

إلى رفيقي دربي وسندي في الحياة إلى إخوتي: أسامة، موسى حفظهم الله.

إلى من هي قطعة من قلبي ورفيقة حياتي: سميرة.

إلى كل الصديقات والزميلات اللائي جمعني بهم المشوار الدراسي وأخص بالذكر: أسماء، أحلام، أميرة، إخلاص.

إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "عبد المجيد لخذاري" الذي لم يبخل علي بتوصياته.

إلى كل من وقف معي ودعمني وانتظر نجاحي، إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد.

إلى كل من وسعهم قلبي... ولم يذكرهم قلمي...

ياسمينة

مقدمة

أولا- التعريف بالموضوع:

تعتبر التنمية الإدارية عملية تغيير تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية، وتكييفها وفق المتغيرات والتطورات البيئية الحديثة، حيث شهدت التنمية الإدارية اهتماما كبيرا من الباحثين الأكاديميين، نظرا لتداعيات التخلف والفساد الإداري على الإدارة العامة، باعتبار التنمية الإدارية الآلية الأنجع للحد من ذلك، والانتقال بالإدارة من الطابع التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة في بناء التنظيمات الإدارية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال المتطورة، منتجة بذلك فكرا وواقعا إداريا جديدا تجسد في بروز أساليب ومفاهيم متطورة في تسيير الإدارة، منها الإدارة الإلكترونية التي تمثل استجابة نوعية لتحديات القرن الواحد والعشرين التي تعتمد على تطور الاتصالات الإلكترونية، حيث انتقلت الإدارة من نمطها التقليدي المباشر إلى النمط الإلكتروني الديناميكي، الذي يعمل بسرعة ودقة متناهية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وانطلاقا مما سبق وإدراكا لأهمية وسائل التكنولوجيا الحديثة بما تتيحه من فوائد ومكاسب إنمائية، حرصت الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية استجابة للتحديات التي فرضتها الثورة المعلوماتية، مما دفع بالجزائر إلى بذل مجهودات كبيرة تمثلت في الإصلاحات الإدارية المتعاقبة، من خلال الشروع في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، انطلاقا من برنامج الجزائر الإلكترنية(2008-2013) الذي يعد أول مخطط رسمي رسمت فيه الحكومة الجزائرية الخطوط العريضة لبداية تطبيق الإدارة الإلكترونية في أغلب القطاعات العمومية.

ثانيا- أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية، أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملي.

1- الأهمية العلمية:

تتحدد أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في:

- ✓ اهتمام الدراسات القانونية والأكاديمية بموضوع تطوير التنمية الإدارية وفق التطورات التكنولوجية الحديثة التي يشهدها العالم.
- ✓ تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا من الناحية العلمية في كونها تسعى إلى البحث وتحليل مختلف زوايا التحول الإلكتروني، وكيف ساهم هذا التحول في تطوير أداء المنظومة الإدارية، وبالتالي تحقيق تنمية إدارية شاملة.

2- الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في:

- ✓ حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية، مما يساهم في إبراز مظاهر التنمية الإدارية باعتماد الإدارة الإلكترونية، وإبراز المخططات التنموية وأهدافها وأهم المعوقات التي تعترضها.
- ✓ يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية أهمية بالغة من الناحية العملية، إذ أن التحول نحو الإدارة الإلكترونية وما يترتب عنه من تحول نحو الخدمات الإلكترونية، هو أساس عصرنة الإدارة العمومية من خلال الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة مما ينعكس إيجابا على تقدم وتطور الدولة.

ثالثا- أهداف الموضوع:

تتمثل أهداف هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ يتجلى الهدف الرئيسي في السعي الجاد للإجابة عن إشكالية الموضوع.
- ✓ تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية.
- ✓ إبراز مظاهر التنمية الإدارية من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحديد واقعها وآفاقها في الجزائر.

رابعا- الإشكالية:

في ظل التطورات التكنولوجية العالمية السريعة، وما أفرزته من تحديات لابد من التعامل معها والاستجابة لها، مما جعل عصرنة المنظومة الإدارية ضرورة حتمية، فتجسد ذلك في

اعتماد تطبيق الإدارة الإلكترونية، التي تعتبر محورا أساسيا لتفعيل علاقتها بالمواطن، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر جملة من البرامج والإجراءات لإدماج تطبيق الإدارة الإلكترونية والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية، وعليه تبلورت الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية في الجزائر؟**

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية يمكن اجمالها فيما يلي:

- ✓ **ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية؟**
- ✓ **ما هي مظاهر التنمية الإدارية بتطبيق الإدارة الإلكترونية وما هو واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟**

خامسا- المنهج المتبع:

للوصول إلى أهداف هذا الموضوع وللإحاطة بجميع جوانب هذه الدراسة وتغطيتها تغطية سليمة ترتقي إلى أهميتها، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** في الفصل الأول من أجل الوقوف على شرح وتحليل كلا من مفهوم الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية والتطرق لخصائصهما وعناصرهما المختلفة.

كما تم الاستعانة في الفصل الثاني **بالمنهج الاستقرائي** لاستقراء جميع النصوص القانونية ومختلف المراسيم التنفيذية التي جاءت لتنظيم تطبيق الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع بمختلف نماذجها وتبيان طرق وإجراءات تطبيقها.

سادسا- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت دراسة وتحليل موضوع الإدارة الإلكترونية ومن بين هذه الدراسات مايلي:

1- الدراسة الأولى:

- **مريم ساري:** الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون إداري وإدارة عامة، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، الجزائر، 2019-2020، تناولت الباحثة من خلال هذه الدراسة ماهية الإدارة العمومية والإدارة

الإلكترونية، كما تطرقت الباحثة إلى دراسة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال التطرق إلى تطورها وتنظيمها، كما تضمن الفصل الثالث آليات الإدارة الإلكترونية لعصرنة الإدارة العمومية، التي تتجسد في الآليات القانونية والتشريعية.

2- الدراسة الثانية:

- **عامر هني:** التنمية الإدارية في التجربة الجزائرية نحو تحقيق جودة الخدمة العمومية، أطروحة دكتوراه، تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، الجزائر، 2020-2021، حيث ركز الباحث في هذه الأطروحة على دراسة التأصيل النظري لمفهومي التنمية الإدارية والخدمة العمومية، كما تطرق إلى دور الإدارة الإلكترونية كاستراتيجية للتنمية الإدارية وتجويد الخدمة العمومية، من خلال مشاريع الإصلاح الإداري التي انتهجتها الإدارة بهدف عصرنة الإدارة واصلاحها.

3-الدراسة الثالثة:

- **لامية طالة،** الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، تم نشر المقال في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر 3، المجلد التاسع، العدد الثاني، ديسمبر 2020، حيث تناولت الباحثة في هذه الدراسة الإطار المفاهيمي لكل من التنمية الإدارية والإدارة الإلكترونية بتبيان خصائصهما وأهميتهما، كما تطرقت إلى مرتكزات التنمية الإدارية وأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية، وتضمنت أيضا الدراسة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

أما موضوع البحث فكان بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية، حيث سيتم التطرق فيه إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية باعتباره إطارا مفاهيميا لضبط المصطلحات والمفاهيم، ثم تحديد أهم مظاهر وصور اعتماد الإدارة الإلكترونية، سواء كان ذلك في الإدارة المركزية أو على مستوى الإدارة المحلية، ثم تبيان واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في الجزائر ممن خلال التعرض للمخططات المخصصة للتنمية الإدارية باعتماد الإدارة الإلكترونية، مع إبراز أهم متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

سابعا- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، يمكن اجمالها كالآتي:

1-الأسباب الذاتية:

من أهم الأسباب الذاتية التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع هي:

- ✓ الرغبة والميول في التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر كمشروع حديث، توليه الحكومة الجزائرية اهتماما كبير في السعي لتحقيق التنمية الإدارية والإصلاح الإداري.
- ✓ موضوع الدراسة ضمن تخصصي في القانون الإداري.

2-الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في:

- ✓ الأهمية البالغة للتنمية الإدارية، من خلال ما لها من دور كبير على مستوى الفرد والدولة.
- ✓ الدور البارز للإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية على مختلف الأصعدة والمجالات، كان من بين أهم الأسباب الموضوعية التي كانت وراء البحث في كيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية.

ثامنا- صعوبات الموضوع:

- ✓ تعدد مجالات اعتماد الإدارة الإلكترونية في مختلف الإدارات المركزية والمحلية مما يصعب حصرها بالتفصيل.

تاسعا- خطة الموضوع:

للإحاطة بموضوع دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من أسئلة فرعية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين.

-**الفصل الأول:** تناول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، إذ سيتم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية، أما المبحث الثاني سيتناول مفهوم التنمية الإدارية.

-**الفصل الثاني:** خصص لدراسة مظاهر التنمية الإدارية بتطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث تقسيمه إلى مبحثين، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى صور اعتماد الإدارة الإلكترونية أما المبحث الثاني سيتضمن واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للإدارة الإلكترونية والتنمية

الإدارية

تمهيد:

يشكل التحول الإلكتروني أهم تحديات الدولة الحديثة التي أصبحت مجبرة على السير وفق ما تفرضه متطلبات الجودة في تقديم الخدمات الإدارية، وتحسين الأداء الوظيفي بغية تحقيق التنمية الإدارية، وبالنظر الى الأهمية التي تكتسيها الإدارة في تسيير مؤسسات الدول وأمام الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم التي أدت الى إنتاج واقع اداري جديد من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية التي تعتبر آلية من آليات التنمية الإدارية، وذلك بالتخلي عن التنظيم الإداري التقليدي القائم على الإدارة التقليدية وما تحمله من سلبيات على أداء الخدمات، من بيروقراطية وروتين إداري والتوجه نحو تبني نظام عصري إلكتروني يعمل على الإصلاح الإداري ومدخل لتطوير العمليات الإدارية بسرعة وفعالية أكثر .

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد الأطر المفاهيمية لكل من الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية وفق المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية.**
- ✓ **المبحث الثاني: مفهوم التنمية الإدارية**

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يرتبط مفهوم الإدارة الالكترونية بالدور الهام الذي تقدمه هذه الأخيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير العمل الإداري، حيث أصبح الاعتماد على الخدمات الالكترونية ضرورة حتمية لا غنى عنها فتنتقل بالدولة من نظام التسيير الورقي الى نظام التسيير الالكتروني، الذي تحكمه مبادئ العصرنة والرقمنة الالكترونية من خلال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في بناء التنظيمات، واستخدام التقنيات الحديثة بما فيها شبكات الحاسوب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها، لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة، وأيضا لانجاز الاعمال الإدارية بكفاءة عالية وبوتيرة أسرع .

وقد حظي موضوع الإدارة الالكترونية باهتمام كبير لدى الباحثين سواء على الصعيد الدولي او الوطني من أجل وضع مفهوم شامل لهذا الموضوع.

لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، سيتناول المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية وخصائصها أما المطلب الثاني جاء بعنوان وسائل الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية وخصائصها

في ظل التغيرات الجديدة وبالنظر إلى حاجة الأجهزة الإدارية لتبني مختلف الأساليب الحديثة في تسيير العمل الإداري، تظهر لنا الإدارة الالكترونية كأحد أبرز الأساليب التي تساهم في تحقيق فعالية النشاط الإداري، وذلك بأبسط الجهود وأقل التكاليف ولتبيان تعريف الإدارة الالكترونية وما تتمتع به من خصائص، سيقسم هذا المطلب إلى فرعين حيث سيتم التطرق في الفرع الأول إلى تعريف الإدارة الالكترونية، أما الفرع الثاني خاص بخصائص الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول : تعريف الإدارة الالكترونية

قدمت عدة تعاريف قانونية وفقهية للإدارة الالكترونية، واختلفت باختلاف العناصر التي أسست عليها، ولتحديد مختلف هذه التعاريف سيتم التطرق إلى المدلول المؤسساتي (أولا) وإلى المدلول الفقهي (ثانيا).

أولا : المدلول المؤسساتي للإدارة الالكترونية

نجد من بين أهم المؤسسات التي أعطت تعريفا للإدارة الالكترونية، البنك الدولي ومفوضية التعاون الاقتصادي والتنمية وأيضا المفوضية الأوروبية، وسيتم التفصيل في هذه التعاريف كالأتي:

1- تعريف البنك الدولي:

لقد كان البنك الدولي[1] من السباقين في وضع تعريف للإدارة الالكترونية، ولقد عرفها بانها:"عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية ".[2]

2- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3] الإدارة الإلكترونية بأنها:" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت كأدوات لتحقيق إدارة أفضل".[4]

---

[1] – البنك الدولي: هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية.

[2] – سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة محلية إشراف: د/ بن عمران محمد الأخضر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017-2018، ص 69.

[3] - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي منظمة دولية تعمل على وضع و تعزيز السياسات العامة و الرخاء وتكافؤ الفرص والرفاه للجميع من خلال العمل عن كثب مع الحكومات والجهات الفاعلة الاقتصاية والاجتماعية وممثلي المجتمع المدني.

[4] – مريم ساري، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون إداري وإدارة عامة، إشراف: أ.د/ زواقري الطاهر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019-2020، ص 57.

3- تعريف المفوضية الاوروبية:

عرفت المفوضية الأوروبية[1] الإدارة الإلكترونية بأنها: "استخدام الأدوات والنظم التي تصبح أكثر إمكانية، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات عامة بأفضل نوعية للمواطنين والشركاء"[2]

ومن خلال ما سبق فإن التعريفات المؤسساتية المقدمة للإدارة الالكترونية، ركزت في جانب ما على الوسائل المستخدمة في الادارة الالكترونية والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أما الجانب الآخر فركز على الهدف الذي تسعى الى تحقيقه هذه الوسائل وهو تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وأما المشرع الجزائري لم يضع تعريفا واضحا ومحددا لمصطلح الإدارة الإلكترونية بالرغم أنه أصدر العديد من القوانين والمراسيم التي تبين طرق اعتماد الإدارة الإلكترونية في تحسين مجال تقديم الخدمات، فورد في هذه القوانين طرق استخدام الإدارة الإلكترونية واعتمادها على الوسائل التكنولوجية والوسائط الرقمية.

ثانيا : المدلول الفقهي للادارة الالكترونية

لقد تعددت التعاريف الفقهية للإدارة الالكترونية وذلك حسب زاوية نظر كل فقيه:

1 – التعريف على الاساس المادي:

عرفت الادارة الالكترونية على أنها: "تشمل جميع استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الحواسيب والشبكات إلى أجهزة ادخال المعلومات اللاسلكية لتخدم الأمور الإدارية اليومية ".[3]

---

[1]– المفوضية الأروبية: أعضائها ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي، عددهم: 42 عضوا من 42 دولة، من أهم مهامها: تنفيذ المعاهدات في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

[2]– مريم ساري، المرجع السابق، ص 57 .

[3] - عادل حرحوش المفرجي وآخرون، الادارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 11.

وعرفت أيضا أنها : "التعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال تميل اكثر من اي وقت مضى، الى تجريد الاشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي اصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري، هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها ".[1]

كما ينحو تعريف آخر الى أن الإدارة الإلكترونية هي:" جمع أكبر عدد من المواقع الإدارية المتباعدة في شبكة اتصال إلكتروني سلكية أو لاسلكية محددة " .[2]

والملاحظ على هذه التعاريف أنها وردت قاصرة على الوسائل المادية المعتمدة في تقديم الخدمات دون التطرق إلى النشاط الوظيفي الذي تقدمه الإدارة الإلكترونية

2- التعريف على الأساس الوظيفي:

عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها:" إطار عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية، إذ أنها تشمل تحولا كبيرا في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدولة من أنشطة بشرية واجتماعية واقتصادية وإنتاجية للتطوير الداخلي بها وبهدف تقديم خدمات افضل من تلك التي تؤديها الادارة التقليدية أصلا " [3]

وعرفت أيضا على أنها: " تشمل جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة تقييم وتحفيز، إلا أنها تتميز بقدرتها على تحقيق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف " .[4]

---

[1] – حسين محمد الحسن، الادارة الالكترونية المفاهيم – الخصائص – المتطلبات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط 1، ص 39.

[2] – عادل حرحوش المفرجي وآخرون، المرجع السابق، ص 57.

[3]– المرجع نفسه، ص 11.

[4]– فداء حامد، الادارة الالكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 201، ص 220 .

كما تم تعريها أيضا على أنها: " تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق " .[1]

من خلال استقراء التعاريف السابقة يلاحظ أن هذا الاتجاه من الفقه ركز في تعريفه للإدارة الإلكترونية على جانب الخدمات الوظيفية، التي تقدمها هذه الأخيرة من خلال تبيان خصائصها ومميزاتها، وأيضا مقارنتها بالخدمات الورقية التقليدية إلا أن هذه التعاريف أغفلت جانب الوسائل التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين .

3- التعريف على الاساس التكاملي:

عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها:" الإدارة التي تهدف إلى الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات، في البناء التنظيمي واستخدام التقنية الحديثة بأشكالها المختلفة، وتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة داخل وخارج هذه الاجهزة وانجاز أعمالها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وفاعلية وبأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن " .[2]

وعرفت أيضا بأنها: " مدخل حديث قائم على استخدام نظم المعلومات والبرامج المتطورة لإنجاز الوظائف الإدارية والأعمال التنفيذية، باستخدام شبكة الانترنت وباقي الشبكات الأخرى في تقديم الخدمات وعرض السلع بشكل إلكتروني[3]، كما تقدم خدمة تبادل المعلومات بين الموظفين في المنظمة الواحدة أو بينها وبين باقي الأطراف الخارجية، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة ورفع كفاءة الأداء وفعاليته .

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، الادارة الالكترونية –ادارة بلا اوراق – ادارة بلا مكان –ادارة بلا زمان – ادارة بلا تنظيمات جامدة –، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011، ص 48 .

[2] – أمل لطفي حسن جاب الله، اثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الادارة القانونية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013، مصر، ط 1، ص 38 .

[3] – ابوبكر محمود الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2012، ط 2، ص 411 .

كما تم تعريفها أيضا: قدرة القطاع الحكومي على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينهم وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع الحفاظ على أمن وسرية البيانات المتناقلة[1] معتمدة على مبدأين هما:

أ – **الأول تقني:** ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت، مع ضمان الحفاظ على دقتها وسريتها .

ب – الثاني اجرائي: ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.

كما عرفها أيضا نجم عبود نجم بأنها: عملية إدارية قائمة على الإمكانيات العالية التي توفرها شبكة الانترنت والتفاعل الآني، وتوظيفها في التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات العامة وتوفير الرقابة على الموارد المادية والبشرية . [2]

من خلال التعاريف السابقة المؤسساتية والفقهية يمكن إعطاء تعريف شامل للإدارة الإلكترونية بأنها: أسلوب حديث يعتمد على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تهدف الى تحويل المعاملات والخدمات الإدارية، من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني، بغرض تحقيق فعالية أكثر واستخدام أمثل لكل من الوقت والمال والجهد .

الفرع الثاني: خصائص الادارة الالكترونية:

تتمتع الإدارة الإلكترونية بعدة خصائص تميزها عن الإدارة التقليدية، وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

أولا: الخصائص الشكلية:

تتمثل الخصائص الشكلية في[3]:

---

[1] – رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، إشراف: د/ أحمد باي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018، ص 27 .

[2] – نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط 01، ص 216 .

[3] - حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 77 .

1 – إدارة بلا أوراق: كونها تهتم بإدارة الملفات وليس الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على أرفف الأرشيف، وتحتفظ بهذه البيانات وتضمن سلامتها وتحتفظ بها الإدارة على شبكتها الإلكترونية،[1] حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الالكترونية.

ومن أهم الوسائل المعتمدة في الإدارة الإلكترونية للتخلي عن التعامل بالأوراق نجد البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني .

أ – **البريد الإلكتروني:** تعتبر الخدمات التي يقدمها البريد الإلكتروني من أهم الخدمات المنتشرة حول العالم في مجال الخدمات الإدارية.

حيث يشمل البريد الإلكتروني مجموعة من العناصر تتمثل في[2]:

- إسم تعريفي خاص بالمستخدم.
- عنوان موقع المستفيد.
- تعريف بنوع صفة الموقع .

فيستطيع المستخدم القيام بخدمات الإرسال والاستلام للرسائل الإلكترونية بشكل سهل ومرن عن طريق استخدام الحاسوب الآلي.

ب – الأرشيف الإلكتروني: يتم من خلاله جمع الوثائق وفهرستها وتصنيفها بطرق إلكترونية بهدف العودة لها وتوفيرها عند الحاجة.

2 – ادارة بلا زمان ولا مكان:

أ – **إدارة بلا زمان :** أصبح العالم يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم[3].

---

[1] – **محمود عبد الفتاح رضوان، الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ط1، ص 20 .**

– مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص 9 .

[2] **- مريم ساري، المرجع السابق، ص 71 .**

[3] **– ابو بكر محمود الهوش، المرجع السابق، ص 411 .**

فبإمكانك مواصلة العمل على مدار اليوم دون انقطاع، وذلك عن طريق مواقع الانترنت المتاحة لذلك، مما يساعد على سرعة توفير الخدمات .

فيمكن للإدارة أن تنهي الخدمات المقدمة بأسرع ما يمكن عن طريق الولوج إلى شبكة الانترنت.

ب- إدارة بلا مكان:

كما تتخطى الإدارة الإلكترونية حدود المكان فيستطيع الموظف مواصلة العمل من أي مكان حول العالم من خلال تقنيات الاتصالات الحديثة،[1] دون الحاجة إلى العودة في كل مرة إلى مباني الإدارة للتحصل على الخدمات المطلوبة .

3 – إدارة بلا تنظيمات جامدة: إذ أنها تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.[2]

حيث يمكنها السيطرة على جميع معاملاتها بالطرق الإلكترونية مما يضمن لها سرعة إنجاز المعاملات وإرسالها واستقبالها في وقت وجيز.

ثانيا : الخصائص الموضوعية:

تتمتع الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

1 – المرونة: أي قدرة الادارة الالكترونية على الاستجابة السريعة للمتغيرات والتجاوب معها بفعل تقنياتها وما تتمتع به من إمكانيات، متخطية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال[3] لتقديم الخدمات بأفضل الطرق، فأصبحت هذه الاخيرة تقدم العديد من الخدمات التي لم تكن متاحة في الإدارة التقليدية، أيضا أصبحت الإدارة الإلكترونية تمكن المواطنين من الحصول بسهولة على الخدمات التي يريدونها في أي وقت وفي أي مكان بمجرد الولوج إلى شبكتها الداخلية .

---

[1] – مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الادارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ط 1، ص187 .

[2] – فداء حامد، المرجع السابق، ص 196 .

[3] – حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 78 .

2 – السرية والخصوصية:

أيضا من مميزات الادارة الالكترونية تمتعها بالسرية والخصوصية للمعلومات ذات الأهمية فتعتمد على برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم اظهارها ومنع الوصول اليها أو إختراقها[1]، إلا لمن لهم الصلاحية في الولوج إلى هذه المعلومات عن طريق كلمة المرور، ويظهر تفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية في قدرة الإدارة الإلكترونية على الإخفاء والسرية ومنع الوصول بسهولة إلى الملفات المهمة .[2]

3 – تحقيق الشفافية الادارية:

ويتم ذلك عبر تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها كما يمكن لكل فرد من العاملين، أو المتعاملين أو المواطنين الإطلاع على البيانات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات الادارية[3]، كما أتاحت أيضا الإدارة الإلكترونية للإدارة متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الكاميرات الرقمية، وهكذا أصبح للإدارة الأداة المضمونة الصادقة لمتابعة أنشطتها .[4]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الإدارة الإلكترونية تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

- الإدارة الإلكترونية لاتعتمد على المعاملات الورقية، فتتم كل معاملاتها بشكل إلكتروني عن طريق عدة وسائل منها البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني .
- الإدارة الإلكترونية لا تتقيد بزمان أو مكان معين، فهي تعمل في أي وقت وفي أي مكان.

---

[1] –محمد بكري عبد العليم، مبادئ إدارة الأعمال، مركز التعليم المفتوح، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2007، ص 21.

[2] – حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 76.

– غريبي علي، رينونة الاخضر، اصلاح الخدمة العمومية من خلال الادارة الالكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الاسلامية و الحضارة، الاغواط، الجزائر، العدد الثالث، اكتوبر 2016، ص 411.

[3] – سمية بهلول، المرجع السابق، ص 76.

[4] – حسين محمد الحسن، المرجع نفسه، ص 78.

- تعتمد الإدارة الإلكترونية على السرعة والدقة في إنجاز معاملاتها فهي لا تعتمد على التنظيمات الجامدة
- كما تتميز أيضا بالمرونة حيث تتعامل مع كافة الظروف والمتغيرات التي تطرأ.

المطلب الثاني: وسائل الادارة الالكترونية:

تهدف الادارة الالكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف وحتى يتم تحقيق هذه الاهداف وجب توفر عدة وسائل، وتنقسم هذه الوسائل إلى وسائل مادية ويقصد بها الأجهزة والمعدات التي تعتمدها الإدارة، وإلى وسائل بشرية تتمثل في العنصر البشري وللتفصيل أكثر في هذه الوسائل سيتم تقسيم هذه المطلب إلى فرعين، حيث يتناول الفرع الأول: الوسائل المادية أما الفرع الثاني فيدرس الوسائل البشرية .

الفرع الاول : الوسائل المادية

يعتمد المدراء والموظفون في الإدارة الالكترونية في إنجاز أعمالهم على الحاسب الآلي وما يحتويه من شبكات وبرمجيات، وللتعمق أكثر في العناصر المتعلقة بالحاسب الآلي سيتم التطرق إلى العناصر الاتية:

أولا : عتاد الحاسوب

1 – تعريف الحاسوب: مجموعة من الأجهزة والمعدات والأدوات المرتبطة مع بعضها البعض، والتي تعمل فيما بينها من خلال جملة من التعليمات والأوامر والبرامج.[1]

2 – بنية الحاسوب: يقصد به المكونات المادية للحاسوب وملحقاته[2]، وحتى تصل الإدارة الإلكترونية لتحقيق أغراضها وجب عليها توفير أفضل العتاد لتحقيق ميزتين هما[3]:

– توفير تكاليف التطوير المستمر.

---

[1]– مريم ساري، المرجع السابق، ص 80 .

[2] – مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 77 .

[3]– عبد الرزاق العمارة، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع و المأمول "قطاع العدالة نموذجا " مداخلة ألقيت في ملتقى دولي بعنوان: النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – ، ص 7 .

– توفير تكاليف الصيانة.

وأيضا يجب أن يواكب العتاد كل التطورات المتعلقة ببرمجيات نظم المعلومات.

3– مميزات استخدام الحاسوب: تتمثل مميزات استخدام الحاسوب في[1]:

– تحويل الإدارة التقليدية الورقية إلى إدارة قائمة على الخدمات الالكترونية.

– إدارة مختلف العمليات الإدارية عن بعد.

– اعتماد دليل اتصال داخلي وصادر و وارد إلكتروني.

– الدقة والسرعة في الحصول على النتائج.

– القدرة العالية على الحفظ وتخزين البيانات والملفات واستردادها عند الحاجة.

ثانيا : البرمجيات والشبكيات :

1 – برامج النظام والتطبيقات:

يقصد بها الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب[2] وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات، ومختلف برمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الالكترونية[3]، كما تضم مستعرضات الويب، برامج البريد الإلكتروني، برامج الدعم الجماعي ورسوم الحاسوب، الجداول الإلكترونية وقواعد البيانات، أما برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة ومتباينة مثل برامج التجارة الإلكترونية وبرامج المحاسبية وبرامج إدارة المشروعات وغيرها.

أما برامج النظام: تعتبر الأكثر تعقيدا من الناحية التقنية مقارنة بغيرها من البرامج، ومن هذه البرامج: نظام التشغيل نظم إدارة الشبكة مترجمات لغات البرمجة وهندسة البرامج بمساعدة الحاسوب.[4]

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 80.

[2]- مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص 78.

[3]– عبد الرزاق العمارة، المرجع السابق، ص 7.

[4] – رانية هدار، المرجع السابق، ص 55.

2 – شبكة الانترنت:

عرفت بأنها الشبكة العالمية التي تربط الحواسيب المختلفة في أماكن متفرقة بلغة مشتركة[1]، وتستخدم لنقل البيانات لتمكين الموظفين من التواصل مع بعضهم البعض، وأيضا للتنسيق فيما بينهم في اطار النظام الداخلي، وإدخال كافة البيانات والمعلومات الورقية إلى الشبكة الداخلية من خلال الحاسب الآلي على شكل أرشيف إلكتروني .[2]

وتقدم أيضا شبكة الانترنت للإدارة بصفة عامة وللموظف بصفة خاصة الكثير من الخدمات سواء على الجانب الشخصي للموظف أو للعمل الإداري، كما تمنحه فرصة اكتساب مهارات إدارية وفنية عبر استخدام هذه الشبكة، حيث توفر الجهد وتقلل من الاحتكاك بين الموظفين والمستفيدين من الخدمات بصفة مباشرة .[3]

وبالنسبة للجزائر فقد استعملت الانترنت لأول مرة في مارس 1994، فتمت إقامة شبكات محلية خاصة عن طريق مركز البحث للإعلام العلمي والتقني(CERIST)في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو، وربطها بشبكات إقليمية ودولية عن طريق إيطاليا بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى ب(RINAF) وتكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.[4]

3 – الشبكة الداخلية والخارجية:

تنقسم الشبكات الى نوعين بحسب الوظيفة التي تؤديها كل شبكة:

أ – الشبكة الداخلية: تعتبر الشبكة الداخلية بمثابة الويب الداخلي، وهي عبارة عن شبكة خاصة بالأعمال المصلحية أو المؤسسية أو الإدارية، إذ تمكن هذه الشبكة الموظفين

---

[1] – علاء فرج طاهر، الحكومة الإلكترونية(بين النظرية والتطبيق)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 01، ص 66.

[2] – خلود كلاش،تحسين الخدمة العمومية في الادارة البلدية، اطروحة دكتوراه، تخصص: قانون إداري وإدارة عامة، اشراف: د/ بوكماش محمد، جامعة عباس لغرور – خنشلة –، الجزائر، 2018–2019، ص 256 .

[3] – ابو بكر محمود الهوش، المرجع السابق، ص 173 .

[4] – خلود كلاش، المرجع نفسه، ص 256 .

العاملين في الإدارة من الإطلاع على القرارات والخطط وطلب المعلومات وأيضا استرجاع البيانات .[1]

ومن الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة[2]:

- نظام بريدي إلكتروني عالمي يتم الوصول إليه عن بعد.
- تمكن من عقد مؤتمرات افتراضية للموظفين في الادارة الواحدة مهما كانت مواقع انتشارهم الجغرافية.
- تتمتع بحماية عالية يطلق عليها اسم الجدران النارية.

ب – الشبكة الخارجية: هي عبارة عن شبكات انترنت داخلية توسعت وامتدت خدماتها الى مستخدمين خارجيين مخولين من داخل المنظمة أو المؤسسة الإدارية،[3] للحصول على البيانات عن طريق برنامج معين يسمح للمستخدم بالولوج الى هذه الشبكة، عن طريق كلمة مرور خاصة به وغالبا ما تكون في بعض القطاعات ذات الطبيعة الخاصة، ومن مميزات هذا النوع من الشبكات[4]:

- توفير حماية رفيعة للبيانات ومنع أي محاولة اختراق لها.
- تقاسم العملاء قواعد البيانات من أجل تطوير أعمالهم في أي وقت.
- تطوير استخدام برامج التدريب المشتركة مع المنظمات الأخرى.

الفرع الثاني : الوسائل البشرية:

تعتبر الوسائل البشرية من أهم[5]الوسائل التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع.

---

[1] – عبد الرحمن توفيق، الادارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، خبراء مركز الخبرات المهنية الإدارية، القاهرة، 2008، ط 02، ص 8 .

[2] – المرجع نفسه، ص 8.

[3] – أم الخير قوارح، مفاهيم عامة حول الإدارة الإلكترونية، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد01، أكتوبر 2018، ص 122.

[4] – حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 135.

[5] – عادل حرحوش وآخرون، المرجع السابق، ص 110.

وبالأخص مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية وتختلف فيها مستويات الموارد البشرية وتحدد بمستويين هما كالآتي:

أولا : المدراء في الإدارة الإلكترونية:

1 – **تعريف مدراء الإدارة الإلكترونية:** يقصد بمدراء الادارة الإلكترونية المدراء ذو المستوى الأعلى الذين يتميزون بصفات ملائمة مع البيئة الإلكترونية، لكونهم يتمتعون بقدرات ومهارات عالية في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، ولهم ايضا القابلية في التطوير والتجديد والتماشي مع المتغيرات والمتطلبات التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات[1].

2 – صفات المدير في الإدارة الإلكترونية:

يتمتع مدراء الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الصفات تتمثل في:[2]

– **الابتكار**: خاصة وأن المعلوماتية وأدواتها هي الوسائل التي يعمل من خلالها.

– **المعلوماتية:** بمعنى أن تكون المعلومات وفقا للتقنيات الحديثة والمتطورة متوفرة لديه.

– **التعددية:** بمعنى أن يكون متعدد المعارف والمكتسبات.

– **التفتح والإطلاع:** يجب أن يكون متفتحا وواسع الإطلاع خاصة فيما يجري في مجال التطوارت التقنية والاتصالات.

– **المهارة و المرونة:** التكيف مع البيئة المتغيرة.

3 – مهام المدير في الإدارة الإلكترونية:

يمارس المدير في الإدارة الإلكترونية العديد من المهام أهمها:[3]

- ✓ إدارة موارد الإدارة إلكترونيا.
- ✓ إدارة الأعمال عن بعد.
- ✓ حفظ كافة الوثائق والأعمال إلكترونيا.

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 76.

[2] – المرجع نفسه، ص 76.

[3] – مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص 345.

- ✓ ضبط حضور وانصراف الموظفين.
- ✓ تنظيم الاجتماعات إلكترونيا.
- ✓ الحفاظ على أمن وسرية البيانات في أقل وقت وبأقل التكاليف.
- ✓ إدارة موارد الإدارة إلكترونيا.
- ✓ إدارة الأعمال عن بعد.
- ✓ حفظ كافة الوثائق والأعمال إلكترونيا.
- ✓ ضبط حضور وانصراف الموظفين.
- ✓ تنظيم الاجتماعات إلكترونيا.
- ✓ الحفاظ على أمن وسرية البيانات في أقل وقت وبأقل التكاليف.[1]

ثانيا : الموظفون في الإدارة الإلكترونية:

1 – أنواع الموظفون في الإدارة الإلكترونية: يتنوع أنواع الموظفون في الإدارة الإلكترونية حسب نوع الوظيفة التي يؤديها كل موظف[2].

أ – فئة موظفي البرمجة: يختص موظفي البرمجة بوضع برامج المعلوماتية التي تسير نشاط الحاسب الآلي، في مجال عمل الإدارة الإلكترونية وأيضا بوضع البرامج المرتبطة بنشاطها.

ب – فئة التقنيين: ويختص هؤلاء الموظفين بصيانة شبكات الحاسب الآلي وإصلاح الاعطاب الخاصة بهذه الشبكات الإلكترونية.

– **فئة موظفي الحماية:** تختص هذه الفئة بتأمين وحماية نظم المعلومات والشبكات ضد محاولات الاختراق والسرقة والائتلاف والتدبير.

---

[1] – **مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص 345.**

[2] – **المرجع نفسه، ص 346.**

2 – شروط تعيين موظفو الإدارة الإلكترونية:

يخضع تعيين الموظفون في الإدارة التقليدية إلى عدة شروط وفق ما هو منصوص عليه في النصوص القانونية، ومن بين هذه الشروط توفر المترشح على مؤهلات علمية مناسبة لتولي الوظيفة، بينما موظفو الإدارة الإلكترونية فيتم اختيارهم وتعيينهم وفق شروط خاصة وتتمثل أهم هذه الشروط في:[1]

أن يتوفر في موظف الإدارة الإلكترونية المؤهلات العلمية والخبرات اللازمة في مجال تقنية المعلومات، ذلك أن ثورة المعلومات والتكنولوجيا فرضت على الموظف أن يكون متخصصا وملما بعلوم الحاسب الآلي

ويتضح مما سبق أن موظفي الإدارة الإلكترونية يتمتعون بنوع من الخصوصية التي تمكنهم من التعامل، مع العمل الإداري الإلكتروني والقدرة على تسيير الإدارة في جميع الظروف.

3– نظام العمل في الإدارة الإلكترونية:

أ – نظام الحضور والانصراف الإلكتروني : يقوم نظام العمل في الإدارة الإلكترونية على نظام خاص بإثبات حضور الموظفين، ومواعيد انصرافهم عن مقر العمل عند انتهاء الأوقات الرسمية للعمل، حيث يظهر هذا النظام الفرق بين الإدارة التقليدية التي تعتمد على الأوراق وتوقيع الموظف لإثبات حضور وانصراف الموظفين، بينما الإدارة الإلكترونية تعتمد على نظام إلكتروني خاص بتسجيل الحضور والانصراف ومن بين المهام التي يضمنها هذا النظام:[2]

- ✓ إدخال وتعديل البيانات الرئيسية للموظف.
- ✓ تنظيم جداول المواعيد وسير عمل الموظفين.
- ✓ تسجيل أوقات الحضور والانصراف للموظفين بدقة.

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 346.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 78

- ✓ إدخال بيانات الإجازات والعطل.
- ✓ تخزين بيانات الموظفين.

عند انصراف الموظف من مقر عمله قبل انتهاء فترة دوامه يطلب البرنامج المعلوماتي من الموظفين عن طريق القارئ أسباب الخروج مبكرا. ويتعرف النظام المعلوماتي على الموظفين بوسائل متعددة منها[1]:

- ✓ التعرف على بطاقات الموظفين عند تمريرها صباحا ومساء، أو عن طريق شاشة الجهاز المعلوماتي بواسطة القارئ التي تظهر تحركات الموظف.

ب – نظام العمل في الإدارة الإلكترونية: يتم عن طريق هذا النظام إرسال رسالة إلى كل الأشخاص المسجلين ضمن قاعدة بيانات النظام، حيث يمكن إرسال رسالة عامة إلى كل الأشخاص المسجلين في القائمة، كما يمكن إرسال رسائل متفرقة إلى عدة أشخاص مسجلين في النظام ويختلف مضمون الرسالة باختلاف الشخص المرسل إليه.

وأيضا يتم استدعاء الموظفين في أي وقت تشاء فيه الإدارة، مما يسمح لها بأداء مهامها بسرعة وسهولة.[2]

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 78.

[2]– مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 349.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الإدارية

أمام ما يشهده العالم من تحولات كبرى مست العديد من المجالات، تأخذ التنمية الإدارية الحيز الأكبر بإعتبارها عملية حضارية شاملة، فتجد الدولة نفسها ملزمة بتطوير العمل الإداري وتحديث البيئة الإدارية من خلال تطوير المهارات البشرية وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها وأيضا الحد من التخلف الإداري.

ولتحقيق تنمية إدارية شاملة تم الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في بناء التنظيمات الإدارية، وتعتبر التنمية الإدارية من المفاهيم المستحدثة في الإدارة العامة حيث نشأت مع تطور وظيفة الدولة وتعاظم دور الإدارة وهذا ما انعكس على تعدد وتباين وجهات النظر لهذا المفهوم، لهذا سيتناول هذا المبحث مفهوم التنمية الادارية من خلال المطالب المتضمنة العناصر التالية:

- ✓ تعريف التنمية الإدارية وخصائصها.
- ✓ العلاقة بين التنمية الإدارية والإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول : تعريف التنمية الإدارية و خصائصها

تعددت التعاريف المتضمنة مدلول التنمية الإدارية وهذا نتيجة الاهتمام المتزايد للباحثين والدارسين خاصة في الآونة الأخيرة، لذلك تناول هذا المطلب أهم التعاريف والمنظورات الفكرية المختلفة التي تناولت هذا المصطلح وأبرز الخصائص التي يتناولها وللتفصيل أكثر قسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث جاء في الفرع الأول تعريف التنمية الإدارية وفي الفرع الثاني خصائص التنمية الإدارية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الإدارية

سنتناول من خلال هذا الفرع تعريف التنمية الإدارية من الجانب اللغوي والاصطلاحي والتطرق أيضا إلى التعريف الفقهي لهذا المصطلح.

أولا : تعريف التنمية الإدارية لغة واصطلاحا:

1 – تعريف التنمية لغة واصطلاحا :

أ–**التنمية لغة:** هي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي المال بمعنى زاد وكثر. ويقال نما المال وغيره، ينمي نميا ونماء أي زاد وكثر، فالنماء هو الزيادة وأنميت بالهمزة: أنما الله إنماء ويقال كذلك نماه الله ويقال: ونماه وفي اللغة أيضا نما ينمي وينمو وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا[1].

ب – تعريف التنمية اصطلاحا : لقد اختلفت تعاريف التنمية حيث تناولها كل مفكر حسب ميوله وإيديولوجيته وفيما يلي سنبرز أهم هذه التعاريف:

يرى البعض أن التنمية ببساطة: هي الانتقال من حال إلى حال أفضل وانتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس، أو هي عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والسلوك.[2]

وهناك من يرى أن: "التنمية هي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية[3]، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع ".

كما تعرف التنمية بأنها: فن التطوير أو الفعل التطويري بمختلف أشكاله، فتؤدي إلى رفع مستوى المجتمع بمختلف جوانبه من مستوى أدنى نسبيا إلى مستوى أعلى نسبيا.[4]

---

[1] – إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997، المجلد السادس، ط 01، ص 295.

[2]– رفيق بن مراسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر 2001–2011، مذكرة ماجستير، فرع: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، إشراف: د/ سرير عبد الله رابح، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 17.

[3]_ رفيق بن مراسلي، المرجع نفسه، ص 18.

[4] – قيس المؤمن وآخرون، التنمية الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 9 .

وعرفها "ماركس" على أنه: عملية ثورية أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.[1]

كما جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[2]

وبناء على ما سبق ذكره من التعاريف يمكن القول بأن التنمية هي عبارة، عن عملية متعددة الأبعاد غير مقتصرة على مجال معين، بل هي عملية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإدارية.

كما يمكن استخلاص مجموعة من الأبعاد للتنمية تتمثل في[3]:

- **التنمية عملية موجهة:** حيث يتم التركيز فيها على التغيرات المشابهة، قبل الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.
- **التنمية منهج:** أي الوسيلة المتبعة لتحقيق الغاية.
- **التنمية برنامج:** أي مجموعة الأنشطة المطبقة.

– **التنمية حركية:** وهي الالتزام حيث تكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

2– تعريف الادارة لغة واصطلاحا:

أ– **الإدارة لغة:** كلمة مشتقة من الفعل يدير وبمعنى يدبر ويوظف ويستخدم ويحرك ويوجه وكذلك هو الإشارة إلى بعض أدوار المدير .[4]

---

[1] – ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص: ديموقراطية ورشادة، إشراف: د/ بخوش مصطفى، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010، ص 21.

[2] – المرجع نفسه، ص 21.

[3] – نور الدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ط 1، ص 44.

[4]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الجزء الرابع، ص 295.

ب- **الإدارة اصطلاحا:** هي المحرك الرئيسي الذي يعمل على استغلال الطاقات البشرية والمادية في المجتمع، وهي القوة الدافعة لتنظيم هذه العلاقات[1].

وتعرف الإدارة أيضا بأنها: مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة التي تهدف إلى توجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق الأهداف المنشودة[2]، وذلك عن طريق تنسيق الجهود والترتيب الهادف لعناصر الإنتاج.

كما يقصد بالإدارة: هي عملية تخطيط وتنظيم وصنع قرار وقيادة ورقابة أنشطة أعضاء المنظمة، واستخدام لكل الموارد التنظيمية – البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية – بغرض تحقيق إنجازات المنظمة بكفاءة وفعالية[3].

وتم تعريفها أيضا أنها:" عملية إستغلال الموارد المتاحة عن طريق تنظيم الجهود الجماعية وتنسيقها بشكل يحقق الأهداف المحددة، بكفاية وفعالية وبوسائل إنسانية وضمن المشروعية وبما يساهم في تحسين حياة الإنسان، سواء كان عضوا في التنظيم أو مستفيدا من خدماته [4] وبغض النظر عن المجال الذي تمارس فيه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للإدارة على أنها:

مجموعة من الأنظمة الموجهة للاستغلال الكف والجيد للموارد بغرض تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف ضمن ما هو متاح من إمكانيات، وعلى أحسن وجه وبأقل تكلفة وفي وقت وجيز وقياسي.

وبالتالي: **الإدارة هي عملية:** أي تعبير عن النظام الإداري أي البيئة الداخلية والخارجية للموارد البشرية.

---

[1] – محمد أبو النصر مدحت، إدارة وتنمية الموارد البشرية " الاتجاهات المعاصرة "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ط 1، ص 36.

[2] – رفيق بن مراسلي، المرجع السابق، ص 21 .

[3]– محمد دره عمر، مدخل إلى الإدارة، مذكرة ماجستير إدارة الاعمال، جامعة عين شمس، حلب، سوريا، 2009، ص 17.

[4] – هاشم حمدي رضا، تنمية وبناء نظم الموارد البشرية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 1، ص 18.

- **الإدارة عملية مستمرة:** فالإدارة تعمل طول الوقت وبدون توقف لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات للمستفيدين.
- **الإدارة عملية ذهنية:** تقوم على التخطيط والتوجيه والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الإدارة عملية صنع القرارات: تهدف إلى صنع القرارات في وقت وجيز لتحيق الأهداف المرجوة.[1]

ثانيا: تعريف التنمية الإدارية في الفقه:

تعرف التنمية الإدارية بأنها: نمط من زيادة الفاعلية في استعمال الوسائل الإدارية المتوفرة لتحقيق الأهداف العامة في جهاز الدولة، وتشمل تلك الأساليب التغيرات النوعية والكمية في السياسات البيروقراطية، وكذلك البرامج وإجراءات ونماذج العمل وأنماط التنظيم وعدد الموظفين للتنمية في مختلف النشاطات وكيفية تنظيم العلاقات مع كل ما يتعلق بالإدارة .[2]

كما عرفت بأنها: " تحسين قدرات ومهارات الأفراد والمسؤولين عن قيادة النشاطات المختلفة في المنظمة، وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية وتوجيه هذا الاستخدام نحو الأهداف المحددة بأقصى كفاءة ممكنة ".[3]

كما يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها: "عملية تنمية مهارة الموظفين في كافة المستويات وبصورة منظمة، وذلك وفق احتياجات العمل في أجهزة الدولة وتحقيقا للتطور في تلك الأجهزة، وكذلك على ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونها".[4]

ويعرفها أيضا أبشر الطيب من خلال مناقشة مصطلح التنمية الإدارية وإدارة التنمية إلى أن التنمية الإدارية هي: جهد هادف لتطوير وتنمية القدرات الإدارية، في المؤسسات

---

[1] - محمد أبو النصر مدحت، المرجع السابق، ص 37.

[2] – شحادة محمد يوسف حلمي، إدارة التنمية –العلم و العمل –، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ط 01، ص 63 .

[3] – لامية طالة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر3، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 181.

[4] – لخضر رابحي، عائشة لكحل، الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 3، جانفي 2016، ص 242 .

والأجهزة المعنية بتنفيذ المشروعات الإنمائية، بالقدر الذي تصبح فيه " إدارة التنمية " ذات كفاءة وفعالية مميزة في تحديد الأهداف واختيار البدائل، ورصد الأسبقيات اللازمة للخطط والبرامج الإنمائية[1]، ووضعها على ضوء نظم متكاملة موضع التنفيذ الفعلي.

وقال عنها الدكتور عامر الكبيسي: ظهر اصطلاح التنمية الإدارية في الكتابات الحديثة للإدارة العامة كنتيجة جزئية محاولات التطوير التي تجري حاليا في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، واصطلاح يعبر عن الجهود التي تبذلها هذه الدول في معالجة المشكلات الإدارية التي تواجهها في محاولاتها للإسراع في تقدمها الزراعي، والصناعي والتعليمي والاجتماعي وذلك من خلال تطوير التنظيمات والنظم الإدارية البيروقراطية لتحقيق هذا التقدم.[2]

ويقصد بالتنمية الإدارية أيضا: عملية تنمية مهارة الموظفين في كافة المستويات وبصورة منظمة، وذلك وفق احتياجات العمل في أجهزة الدولة وتحقيقا للتطور في تلك الأجهزة.[3]

وفي تعريف آخر للتنمية الإدارية عرفت على أنها: الجهود المبذولة باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة من أجل توفير الهياكل التنظيمية، المناسبة لاحتياجات التنمية وتبسيط الإجراءات التي تقوم عليها، ومحاولة تنمية السلوك الإيجابي للموظفين اتجاه بيئتهم العملية، وذلك تحقيقا لمجموعة من الأهداف والخطط التنموية الاقتصادية بفعالية أكثر وتكاليف أقل.[4]

وتتركز محاورها في ثلاثة اتجاهات رئيسية:[5]

---

[1] - عامر هني، التنمية الإدارية في التجربة الجزائرية نحو تحقيق جودة الخدمة العمومية، أطروحة دكتوراه، تخصص: الحوكمة والتنمية، إشراف: د/ نور الدين دخان، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021، ص27 .

[2] – المرجع نفسه، ص 27 .

[3] – لخضر رابحي، عائشة لكحل، المرجع السابق، ص 241 .

[4] – قيس المؤمن وآخرون، المرجع السابق، ص 21 .

[5] – أسماء بن عبد الله، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحسين التنمية الإدارية بمؤسسات الخدمة العمومية – دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا –، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، إشراف: د/ العايب عبد الرحمن، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص 19 .

- ✓ العناية بالمرتكزات الأساسية للإدارة، الإنسان، الهيكل التنظيمي، القوانين، الأنظمة.
- ✓ رفع مستوى الوظائف العامة للإدارة، كالتنظيم والتخطيط واتخاذ القرارات.
- ✓ رفع مستوى المهام الإدارية التقليدية.

من خلال ما سبق ذكره في التعاريف السابقة يلاحظ وجود اختلاف وتباين في تعريف التنمية الإدارية فكل باحث عرفها من خلال توجهاته وزاوية نظره فمنهم من ركز في تعريف التنمية الإدارية، على الدور الذي تقدمه في تحقيق التنمية الشاملة ومنهم من جعل التنمية الإدارية عملية لتطوير القدرات والقيادات الإدارية فقط، والبعض الآخر ركز في تعريفها على العناصر التي تقوم عليها أي على وسائلها التنموية.

وفي الأخير وعلى ضوء التعريفات السابقة حول تعريف التنمية الإدارية يمكن وضع تعريف شامل لها كالآتي:

هي عملية صحيحة ومستمرة وحتمية وهادفة لتطوير وتحديث الجهاز الإداري بكل عناصره المادية والبشرية، وفق ما تتيحه الدولة من إمكانيات بهدف تحقيق كفاءة وفعالية أكثر في الجهاز الإداري وما يقدمه من خدمات بغرض الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها التنمية الإدارية وتتمثل فيما يلي:

1 – التركيب التنظيمي: حيث تستهدف التنمية الإدارية ما يلي:[1]

- ✓ توحيد الأجهزة التي تتولى مهمة واحدة في جهاز واحد وذلك ضمانا للفاعلية ومنعا للازدواجية والتداخل.
- ✓ تحديد الأهداف المراد تحقيقها بدقة وبكل وضوح لكل جهاز.
- ✓ توفير معايير وأساليب وضوابط التوازن والتكامل والتنسيق بين الأجهزة والهيئات الإدارية المركزية واللامركزية في الدولة.

[1] – **أسماء بن عبد الله، المرجع السابق، ص 20.**

- ✓ ضرورة التفريق بين الإدارات التنفيذية والإدارات المساعدة في كل جهاز.

2 – **القوى البشرية:** وذلك من خلال[1]:

- ✓ المحافظة على التوازن بين الأعمال وشاغليها ويقصد بذلك الحفاظ على التوازن بين الفرص المتاحة والطاقات البشرية، التي يمكنها التقدم للحصول على هذه الفرص كما تعني التوزيع المثمر للاستخدام ممثلا بوضع الشخص في المكان المناسب .
- ✓ توفير الحماية للعاملين والمحافظة على قوة العمل وتجنب توظيف الأفراد في الأماكن الغير مناسبة.
- ✓ توفير الجو الملائم للعمل بتوفير حرية التعبير مما يساعد على تحقيق الرفاهية للمجتمع والأفراد .
- ✓ إتباع سياسات موضوعية في تحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحقيق العدالة بين الأفراد.
- ✓ الحفاظ على استمرار الرغبة في العمل واندماج أهداف العاملين وأهداف الإدارة وذلك لخلق التعاون الفعال المشترك، وذلك عن طريق العمل على إشباع رغبات العمال من خلال العمل.
- ✓ حفاظ المؤسسة على التنسيق الكامل مع الإدارات الأخرى في المؤسسة.
- ✓ التثقيف المستمر لتنمية معلومات الفرد الإدارية وإحاطته بالنظريات والاتجاهات والأساليب الحديثة في مجال الإدارة المحلية المعاصرة .
- ✓ التدريب العلمي الهادف لزيادة قدرات الفرد على استخدام وتطبيق المبادئ والمفاهيم[2] والتقنيات الإدارية في التطبيق العملي.

3- إجراءات وطرق العمل :إن تأثير طرق العمل على المؤسسة مرتبطة بزيادة الإنتاجية وزيادة نسبة الكفاءة والفعالية وكلها عوامل تساهم في التقدم بالمؤسسة.

---

[1] – أسماء بن عبد الله، المرجع السابق، ص 21.

[2] - حميدة عدوم، عبد الكريم هشام، التنمية الإدارية المحلية وأهمية اليقضة التكنولوجية في تدريب وتكوين الموظفين المحليين، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 09 جويلية 2021، ص 248.

ولا يتحقق هذا التقدم إلا بشروط تتمثل في:[1]

- وجود نظام موضوعي ومعلن لقياس وتقييم الأداء
- وجود نظام فعال للاتصال بين المستويات الإدارية.
- تفعيل نظام المشاركة في تقييم الأداء.
- توافر معايير التفضيل الملائمة والكافية.
- وجود هياكل حقيقية للبرامج والأنشطة والأعمال.
- تحديد وتوصيف مراكز المسؤولية بالمنظمة.
- وجود مقاييس حقيقية للأداء ومؤشرات موضوعية لتقييمه.
- وجود نظام فعال للتقارير الإدارية والمالية.

4- الإدارة الحديثة:

أدى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم إلى تولي الدول الاهتمام بمشاريع التكنولوجيا وتوفير، المتطلبات اللازمة لمواكبة هذه التطورات وتتمثل هذه المتطلبات في توفر:[2]

- ✓ توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها، ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة.
- ✓ التدريب وبناء القدرات وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات، وقواعد المعلومات والبيانات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم، ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة.

---

[1] – نوال بوكعباش، تأثير تنمية الموارد البشرية على الإدارة المحلية في الجزائر "دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة ماجستير، تخصص: رسم السياسات العامة، إشراف: د/ أحمد لشهب، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 34.

[2] – أسماء بن عبد الله، المرجع السابق، ص 21.

- توفر الإرادة السياسية لقد حاولت العديد من الدراسات التي انصبت على التنمية الإدارية التوصل إلى إطار محدد يحكم جميع جوانبها، وقد عملت الدراسات على الربط المنطقي بين مختلف جوانب التنمية الإدارية وعوامل عديدة ذات تأثير عليها ولعل أهمها يكمن في الجوانب التكنولوجية والأسلوب الإداري في العمل، وكفاءة الموارد البشرية وطرق إدارتها وبالتالي يمكن تحديد عملية التنمية الإدارية ضمن ثلاثة محددات أساسية: [1]

– **محددات بشرية:** وهي المحددات التي تؤثر بشكل مباشر على العملية الإدارية أي العلاقة التي تحكم مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها.

– **محددات تنظيمية:** وهي المحددات التي تؤثر بشكل غير مرئي على العلاقة التي تحكم المدخلات بالمخرجات.

– **محددات تقنية:** ويقصد بها السياسات والقوانين والبنية التحتية المؤسساتية التي تؤثر على العملية الإدارية في شكلها التقني المتطور.

الفرع الثاني : خصائص التنمية الإدارية:

للتنمية الإدارية مجموعة من الخصائص سنذكر منها مايلي:

أولا : الخصائص الأساسية

1 – **الاستمرارية والتطوير:** التنمية الإدارية عملية تغيير مستمرة ومخطط لها سابقا باعتبارها نتيجة لتلك الحركة الهادفة للتنمية، والتي تسعى الدولة من خلالها دائما لمواكبة التطورات الجديدة على مستوى البيئتين الدولية والمحلية[2]، وعلى ذلك فإن عملية التنمية عملية مستمرة بناءا على عاملين هما:

---

[1] - أسماء بن عبد الله، المرجع السابق، ص 21.

[2] – باسم الحميري، التننمية الإدارية الأدوات والمعوقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط 01، ص 21.

– **الأول:** انقضاء فترة من الزمن للحصول على نتائج التنمية مما يتطلب دوامها واستمرارها.[1]

– **الثاني:** إن التغيرات المستمرة و الكثيرة تتطلب استمرار مواكبة عملية التنمية لها.

فالتنمية الإدارية تعني تطوير العمل الإداري على صعيد أجهزة الدولة ومؤسساتها وأيضا الرفع من كفاءة وفعالية العمل الإداري، بالقدر الذي يحقق الأهداف التنموية وتمكينها من تحمل أعباء تنفيذ السياسات والخطط الشاملة لإحراز التقدم المطلوب.[2]

2 – **الرسمية:** ويقصد بها الطابع القانوني التشريعي الذي تتم في إطاره جهود التنمية الإدارية وتعتمد عليه لتكتسب طابع الرسمية، وذلك أن التنمية الإدارية يجب أن تصدر عن الهيئات المتخصصة في المنظمة (الدولة)، وتنشئ لأجل ذلك أجهزة إدارية تنظم أعمالها بمجموعة من القواعد والأسس المساعدة في تنفيذ القرارات.

كما تتجلى خاصية الرسمية في أن عملية التنمية الإدارية تتم بموجب قرارات عليا تتبناها الهيئات المختصة في المنظمة، فإذا لم تصدر هذه التنمية بواسطة القرارات التي ترسم وتحدد الخطط وتنشئ الأجهزة التي تتولى عملية تنفيذ التنمية الإدارية، وبالتالي تفرض وجود أجهزة وأدوات رسمية تتولى مسؤولية تطوير القدرات الإدارية بما يؤمن معدلات النمو وتحقيق التنمية الشاملة وتتمثل هذه الأجهزة [3]في:

- أجهزة تتولى مسؤولية تحديد الأهداف وبرمجتها، وما تتطلبه من خطط للتنفيذ وتحديد مسؤولية على من تقع عليه عملية التنفيذ.
- أجهزة تتولى تنمية الموارد البشرية مهمتها وضع برامج للتدريب الإداري وتحديد ميزانيته وأهدافه، على المدى القصير والمتوسط والطويل كما تهتم برفع مستوى الأداء لدى القيادة الإدارية.

---

[1] – قيس المؤمن وآخرون، المرجع السابق، ص 11.

[2] – عامر هني، المرجع السابق، ص 32.

[3] – علي قرين، التنمية الإدارية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، إشراف: د/ بوقرة رابح، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013–2014، ص 47.

إن مهمة هذه الأجهزة تعكس درجة التكامل بين الوحدات الإدارية في إطار جهود التنمية الإدارية مع تحديد نقاط الضعف ومعالجتها.[1]

3 – **المرونة والتجديد:** تتعامل التنمية الإدارية مع العوائق والصعوبات التي تواجهها بشكل مرن، مما يمكنها من تجاوز هذه العوائق حتى وإن اقتضى الأمر الانحراف الطفيف عن أهدافها لا مبادئها، لتحقيق الأهداف العامة شرط أن لا تنحرف عن محاورها الكبرى ومثال ذلك بعض الصعوبات التي تسببها مقاومة التغيير المجتمعية[2]، بسبب بعض الذهنيات والقيم التقليدية والعرفية وهذا ما يؤثر بالعملية التنموية.

4 – **عملية ضرورية ومخططة:** التنمية الإدارية ضرورية لكل بلدان العالم [3]من أجل التطور، فهي تهدف إلى تحقيق الحياة الأفضل للمواطنين، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق التخطيط السليم والمنظم لاستخدام الموارد البشرية والمالية والمادية بكفئ وبشكل يستهدف سد احتياجات المجتمع، مما يجب وضع مسارات واتجاهات محددة لتحقيقها وعدم تركها لاعتبارات عشوائية.

4– **الشمولية:** تحيط بجميع جوانب المسألة الإدارية في التنظيمات والمجالات الإدارية كافة، إذ تتسم بشموليتها لكل أجزاء التنظيم الإداري وكل ما يتعلق بالعنصر البشري أو بتداخل نشاطه الوظيفي، سواء تعلق ذلك بالعمليات الرئيسية في الوظيفة أو بالأجور أو بالترقيات أو بالحوافز وأيضا بتقارير الكفاءة.[4]

---

[1] – علي قرين، المرجع السابق، ص 48.

[2] – عامر هني، المرجع السابق، ص 33.

[3] – لخضر رابحي، لكحل عائشة، المرجع السابق، ص 241.

[4] – الطاهر الابراهيمي، سليمة بوزيد، التنمية الإدارية كإستراتيجية في التنمية الشاملة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 04، 2010، ص 170 .

ثانيا :الخصائص الفرعية:

1- الحد من التخلف الإداري ومواكبة البيئة الحالية:

ويظهر ذلك من خلال تبني الإدارة لأسلوب الإدارة الإلكترونية والتخلي عن النظام التقليدي الورقي، ومن ثم التخفيف من حدة البطئ والروتين الإداري والإسراف في تقديم الخدمات للجمهور[1]، فقد أصبحت الدول تسعى إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية والعمل على تحديث العمل الإداري بما يتماشى مع هذه التطورات.

2 – **التوزان والاتساق:**

إن عملية التنمية الإدارية تشمل كافة عناصر العمل الإداري وهذه العناصر تتميز بالانسجام فيما بينها، فهي تهتم بتطوير المنظمات وتطوير الهياكل التنظيمية والتشريعية وتنمية الموارد البشرية، مما يجعل حتمية الاتساق والانسجام بين مختلف القطاعات ضرورية مما يساعد على تحسين جودة وكفاءة الجهاز الإداري .[2]

3- **مكافحة الفساد:** تسعى التنمية الإدارية إلى ترقية الإدارة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مكافحة مظاهر الفساد، بمختلف أشكالها من رشوة وإختلاس[3]وإهمال وبيروقراطية.

4- **التنمية الإدارية ذات خصوصية محلية:** باعتبار الإدارة في الأصل مهنة أو اختصاص محلي[4]، تسعى من خلالها الدولة إلى النهوض بالتنمية المحلية ومن ثم تحقيق تنمية إدارية شاملة.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الإدارية و الإدارة الإلكترونية

تعتمد الإدارة لتحقيق التنمية الإدارة على عدة آليات من بينها الإدارة الإلكترونية فتطبيقها لهذه الآلية يعكس مدى فعالية منظمات العمل الإداري، من خلال ضمانها تقديم أحسن الخدمات للمواطن باعتمادها وسائل المعلوماتية الحديثة وما تقوم عليه من برامج وأيضا

---

[1] - عامر هني، المرجع السابق، ص 33.

[2] – علي قرين، المرجع السابق، ص 51.

[3] – عامر هني، المرجع نفسه، ص 33.

[4] – لامية طالة، المرجع السابق، ص 185.

تطوير مهارات وكفاءات القائمين على تقديم الخدمات للجمهور، وذلك لتحقيق جملة من الفوائد منها تخفيف العبء عنهم من حيث الجهد والمال والوقت وتوفير الخدمات دون انقطاع وللتفصيل أكثر في العلاقة القائمة بين الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية سيقسم هذا المطلب إلى فرعين، سيتضمن الفرع الأول تحقيق أهداف التنمية على مستوى الأشخاص أما الفرع الثاني فسيتناول تحقيق الأهداف من حيث موضوع التنمية.

الفرع الأول: تحقيق أهداف التنمية الإدارية على مستوى الأشخاص:

يكمن الهدف الرئيسي للإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور وتحقيق الشفافية والقضاء على الفساد الإداري، كما تعمل على تطوير الموارد البشرية والرفع من مستواهم الوظيفي، وهذا بتبيان الأهداف المرتبطة بالمواطن والأهداف المرتبطة بالموظفين.

أولا : أهداف مرتبطة بالمواطن:

1 – تحسين الخدمة العمومية: تهدف التنمية الإدارية إلى تقديم خدمات ذات جودة وبمواصفات لائقة للمواطنين والعملاء، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاعتماد على الإدارة الإلكترونية،[1] حيث تهدف إلى تجاوز الأخطاء اليدوية التي يقع فيها الموظف في بعض الأحيان عند قيامه بتقديم خدمة ما، فالحاسب الآلي وحسب البرامج المزود يعطي نتائج صحيحة غير خاطئة.

ذلك أن القيام بالخدمات بشكل إلكتروني لا يأخذ إلا بعض الدقائق المعدودة مما يوفر الوقت الضائع للانتقال من إدارة إلى أخرى، والبحث عن الموظف الذي المختص والانتظار في الطوابير، فالخدمات الإلكترونية توفر للمواطنين الخدمات بسرعة من خلال الولوج إلى الخط on–line.[2]

---

[1] – عبد الفتاح بيومي الحجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح "دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية التنظيم والبناء – الأهداف – المعوقات – الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ط 01، ص 164.

[2] – المرجع نفسه، ص 164 .

فإذا كانت الإدارة تعبر عن احتياجات المنتفعين وبالتالي وسيلة لخدمتهم فإن تحسين آلياتها ومناهجها، بواسطة الإدارة الإلكترونية هو ضمان لمصلحتهم وعلى رأسها سرعة تحقيق الخدمة المقدمة، والتقليل قدر الإمكان والتعقيدات الإدارية التي تتمثل في الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة الإدارية، حيث أن كثرة الوثائق الإدارية تعيق العملية التطويرية للإجراءات[1]، والحصول على الخدمة عن بعد وفي وقت أقل وبأقل التكاليف

2 – تحقيق الديموقراطية التشاركية الرقمية :

ظهر مفهوم الديموقراطية التشاركة في الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت هذه المقاربة لمواجهة ظاهرة الفقر، والتهميش الذي أصاب المجتمع الأمريكي خلال سنوات 1960– 1970 كما ظهر في تقارير البنك العالمي الذي دعا إلى اعتماد أسس الإدارة التنموية الجيدة، من تحقيق مطالب المجتمع المدني على النحو الذي يضمن الترابط بين عالمية حقوق الإنسان[2]، ومقاربة الديموقراطية التشاركية باعتبارها تصور قائم على حرية المبادرة الفردية.

فتساعد الإدارة الإلكترونية على إنشاء علاقة جديدة بين المواطن والدولة والإدارة بصفة خاصة من خلال عدة مراحل تتمثل في:[3]

- البدء بعملية جمع المعلومات كأساس لتطوير السياسات ثم نشرها للمواطنين بهدف زيادة وعيهم السياسي، والإداري ومشاركتهم في عملية التسيير والتطوير.
- استخدام نظم المعلومات الإلكترونية لتسهيل عملية المشاركة والتحاور من أجل إعداد الخطط والأولويات والتوجهات.
- استخدام المعلومات الإلكترونية في عملية الانتخاب والتمثيل السياسي.

---

[1] – لامية طالة، المرجع السابق، ص 195 .

[2] – دليلة بوراي، إعتماد الإدارة الإلكترونية: تحديث في أساليب تقديم الخدمات، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر"الواقع والرهانات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، بتاريخ 13 مارس 2021، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص 23.

[3] – المرجع نفسه، ص 31 .

إذ يعتبر الاعتماد على الإدارة الإلكترونية من أحد أبرز المداخل للحكم الراشد وسيادة القانون لما لها من أثر على تحقيق التنمية الإدارية، فتساعد هذه الإستراتيجية إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع الأفراد في المجتمع، كما تساهم في الارتقاء بالخدمات على جميع الأصعدة.

3 – الشفافية والوضوح الإداري:

تتيح الإدارة الإلكترونية فرصة إعلام المواطنين بجميع الأمور التي تتعلق بتنفيذ أي معاملة كما تتيح لهم معرفة كافة المعلومات والإجراءات للجميع على قدر من المساواة [1]وفي التوقيت المناسب، حيث يمكن لأي متعامل من أن يعلم أين تقع معاملته والمراحل التي مرت عليها والعوائق التي حالت دون تنفيذها [2].

إذ أن مواقع الإدارة المخصصة لتقديم الخدمات الإلكترونية متاحة لجميع المواطنين دون استثناء، وليس هناك ما يجب حجبه إلا إذا كان الأمر يتعلق بالحياة الخاصة لأي مواطن.[3]

وحتى يتم تحقيق الشفافية والوضوح الإداري لابد من توفر مجموعة من العناصر تتمثل في:[4]

- ✓ وجود اتصال بين الموظف وطالب الخدمة.
- ✓ انخفاض عدد الوثائق الورقية المتبادلة في الإجراءات مما يساهم في سرعة الإجراءات.
- ✓ سرعة الأداء على مدار اليوم بأكمله بدون انقطاع.
- ✓ سرعة وسهولة الوصول إلى الاستفادة من الخدمة المطلوبة على شبكات الاتصال.

---

[1] - الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر، المجلد 31، العدد 04، ديسمبر 2020، ص 185.

[2] – عبد الفتاح بيومي الحجازى، المرجع السابق، ص 170 .

[3] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 90 .

[4] – عبد الفتاح بيومي الحجازى، المرجع نفسه، ص 171 .

4- التقليل من الواسطة والمحسوبية: ويظهر ذلك من خلال إلغاء العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من التأثير المباشر للعلاقات الشخصية واستعمال النفوذ في إنهاء المعاملات، المتعلقة بأحد العملاء القدرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من العملاء في وقت واحد[1]، مما يخلق الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة.

5- تقديم الخدمات للجمهور في مكان تواجدهم بالطريقة الملائمة:

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تقديم الخدمات للمستفيدين في مكان تواجدهم بالطريقة الملائمة، وذلك بالحصول الفوري والمناسب للخدمات العمومية من طرف المواطنين طوال الوقت، وخلال جميع أيام الأسبوع وبغض النظر عن أماكن تواجده فالإدارة الإلكترونية تخلص المواطن من القيود والإشكالات، التي تحول بينه وبين الوصول إلى الخدمة التي يريدها بسبب اعتماده، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأشكالها المختلفة ولتحقيق مؤسسات الدولة هذا الهدف لابد لها من إتخاذ جملة من الإجراءات وهي كالآتي:[2]

- ✓ توفير خدمات الانترنت لجميع المواطنين وبأسعار رمزية.
- ✓ فتح المجال أمام عدد كبير من المواطنين لامتلاك جهاز الحاسوب الآلي.
- ✓ جعل المعلومات تنتقل بسهولة وانسيابية أكثر بين مصالح وأجزاء الإدارة العمومية مما يقلص العمليات الازدواجية في إدخال البيانات.
- ✓ استحداث آليات جديدة لتقديم الخدمات واستخدام الموارد الإدارية بشكل أفضل وتوجيه ما تدخره الإدارة لمشاريع جديدة.
- ✓ السرعة والكفاءة العالية في التواصل مع المواطنين والدوائر الأخرى.
- ✓ توفير المعلومات بشكل صحيح ودقيق وحديث الأمر الذي يسمح للإدارة بمتابعة المشاريع ومراقبتها.

---

[1] – رانية هدار، المرجع السابق، ص 35.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 95.

- ✓ تحقيق أكبر قدر من الضبط الإداري والأمني مما يضمن سرعة وسرية المعلومات والإجراءات المتبعة.

ثانيا: أهداف مرتبطة بالموظفين:

يعتبر الموظفون من أهم الموارد البشرية التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية، ومن جملة الأهداف التي تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحقيقها على صعيد الموظفون ما يلي:

1 – التأثير الإيجابي على النواحي الوظيفية:

تضمن الإدارة الإلكترونية التقليل من الإجراءات الطويلة لتعيين الموظف، فتعتمد إجراءات إلكترونية من خلال وضع شروط الوظيفة والإعلان عنها إلكترونيا وبعد المرور بعدة إجراءات، يتم إخطار الموظف المعين بالقرار بطريقة إلكترونية لكي يلتحق بمنصب عمله بشكل شخصي.[1]

كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية إلى وضع نظام آلي لأعمال الموظفين المادية التي تتعلق بالترقيات مما يضمن المساواة بين الموظفين.

2 – ترشيد الأيدي العاملة:

ويتم ذلك بفرز الأفراد الغير فاعلين المحسوبين على عاتق المؤسسات ويكبدونها خسائر فادحة من جراء استنزاف جزء كبير، من أموال المؤسسات في الرواتب التي تصرف وحصولهم على حوافز ومكافآت بشكل دوري دون وجه حق ودون وجود حقيقي يؤدونه[2].

مما يسبب الإحباط للكثير من الموظفين الذين لا يحصلون على الامتيازات المستحقة مع أنهم المسؤولون عن الارتقاء بالمؤسسات، فالإدارة الإلكترونية ساهمت في الاستغلال الأمثل

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 90 .

[2] – حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 122.

للموارد البشرية، والعمل على تنمية قدرات الموظفين[1] وتأهليهم لمواكبة التطورات الجديدة داخل المؤسسة، وبذلك يتم تمييز الموظفين المؤهلين عن غيرهم.

3 – تقليل فرص الفساد الإداري:

يعتبر الحد من الفساد ومظاهره من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيقه وذلك لكونها لا تسمح بالاحتكاك المباشر مع الموظفين، بل تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في طلب المعاملات الإدارية، مما يساهم في تقليل فرص الفساد[2] والتي تعتبر أهم أوجهها كالآتي:

استغلال المنصب والتسيب الوظيفي والانحراف المالي، وأيضا عدم المحافظة على نزاهة الوظيفة.

الفرع الثاني: تحقيق الأهداف من حيث موضوع التنمية

تتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية في تحسين البيئة الداخلية للعمل الإداري من خلال القضاء على البيروقراطية، والروتين الإداري وتحسين أساليب العمل الإداري وتخفيض التكاليف وتسهيل العمل الإداري، بفعل المخططات والبرامج التي تعتمدها الإدارة الإلكترونية مما يدفع بالإدارة إلى تحقيق تنمية إدارية شاملة.

لذلك جاء هذا الفرع لتبيان الأهداف المتعلقة برفع كفاءة العمل الإداري وإلى دور الوظائف الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية.

أولا: الأهداف المرتبطة برفع كفاءة العمل الإداري

1 – القضاء على البيروقراطية الإدارية: تسعى الإدارة الإلكترونية إلى التخلص من البيروقراطية والجمود الإداري، وإلى اختصار الخطوات الكثيرة التي من الضروري أن تعمل بها المؤسسات الإدارية والحكومية، والتخفيف من تعدد توقيعات المسؤولين الإداريين ومن

---

[1] – سهام رابحي، تحسين الخدمة على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة محلية إشراف: د/ لخضر زرارة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018–2019، ص 169.

[2] - مريم ساري، المرجع السابق، ص 89.

تضخم الهرم الإداري[1]، مما يؤدي إلى تقليص الإجراءات الإدارية بسبب توافر البيانات إلكترونيا،[2] وعدم الحاجة إلى التدوين يدويا وورقيا أو القيام بنسخ عدة نسخ ورقية عن المستندات الرقمية، وتظهر أهداف الإدارة الإلكترونية أيضا في توفير نظام رقابي سهل. ودقيق لعدم وجود تدرج هرمي لرؤساء الإدارة، مما يسمح باتخاذ القرارات الإدارية بسرعة أكبر مما يقلل من حدة الإجراءات وتبسيطها[3]، الأمر الذي يتيح تنفيذ الإدارة لمشاريعها التنموية في وقت أقل وبجودة عالية .

2 – تخفيض التكاليف: يعد التوفير من الأهداف المحورية ضمن الإدارة الإلكترونية إذ تسعى الإدارة إلى خفض أعباء تكلفة الإجراءات والمعاملات، على الجهة الإدارية وعلى الأفراد فأصبحت الإدارة الإلكترونية حلا ناجعا أمام الإدارة لاختصار الإجراءات، وترشيد النفقات على الدولة وعلى المواطن ففي المقابل إنفاق المواطن على المعاملات يرهق كاهله وفي الجانب المقابل،[4] تنفق الدولة مبالغ طائلة في تكلفة الخدمات للموظفين وتوفير أماكن وأبنية يتردد إليها، المواطن بحثا عن المستندات والمراجعات وما يستلزمه ذلك من نفقات.

3 – القدرة على معرفة احتياجات الجمهور: توفر المعلوماتية خدمة تلقي طلبات المستفيدين مما يجعل الإدارة تراجع هذه الطلبات، وتعمل على دراستها وتنفيذها مما يعلي من هامش ربح المؤسسات وتعمل الإدارة الإلكترونية على تلقي الشكاوي، عن طريق المواقع الإلكترونية التي تخصصها الإدارة، [5] ومن ثم تقوم الإدارة بمراجعة هذه الشكاوي والبحث عن الأسباب والحلول لمعالجتها.

---

[1] – داود عبد الرزاق، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007، ص193.

[2] – صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ط 01، ص 39.

[3] - عبد الفتاح بيومي الحجازى، المرجع السابق، ص 180.

[4] – رانية هدار، المرجع السابق، ص 36.

[5] – حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 122.

كما يمكن إضافة بعض الأهداف المساهمة أيضا في تحديث العمل الإداري وهي كالآتي:[1]

- ✓ استبدال نظام الأرشيف الورقي بنظام الأرشيف الإلكتروني.
- ✓ وضع قاعدة بيانات واسعة وشاملة لدعم الإدارة.
- ✓ حصر البيانات وجمعها بصورة موحدة.
- ✓ مراقبة ومتابعة الإدارة لمختلف الفروع الإدارية وكأنها وحدة مركزية واحدة مع تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها.[2]

من خلال ما سبق تتلخص العلاقة بين التنمية الإدارية والإدارة الإلكترونية في مجموعة الأهداف التي تعتمدها الإدارة للوصول إلى تحقيق تنمية إدارية شاملة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في:

- ✓ خلق ثقة متبادلة بين الإدارة والمواطنين.
- ✓ زيادة الترابط بين الموظفين والإدارة ومتابعة كافة الموارد.
- ✓ خلق جيل جديد من الكوادر ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمات.
- ✓ السرعة في توفير المعلومات والبيانات اللازمة لأصحاب القرار.
- ✓ استخدام أهم التقنيات الرقمية الحديثة والتي شأنها أن ترفع من كفاءة العمل الإداري.
- ✓ التقليل من التكاليف المالية وترشيد استخدامها مما يعود بالمنفعة على الإدارة.
- ✓ تخفيف الأعباء على المواطنين.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من الأخطاء المرتكبة فيها.
- ✓ الرفع من جودة الخدمات المقدمة.

[1] – علي سعدي عبد الزهرة جبير، مزايا الإدارة الإلكترونية في جائحة كورونا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العراق، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2021، ص 58.

[2] – المرجع نفسه، 58.

ثانيا : دور الوظائف الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية :

تعتمد الإدارة في ممارسة عملها الإداري على جملة من الوظائف ومن بينها التخطيط الإلكتروني، والتنظيم والتوجيه الإلكترونيين بالإضافة إلى الرقابة الإلكترونية أيضا وهو ما سيتم دراسته كالآتي:

1 – التخطيط الإلكتروني:

أ – تعريف التخطيط الإلكتروني: تسعى الإدارة إلى تطوير خدماتها الإدارية من خلال وضع الخطط والقيام بدراسات دورية، واختيار أفضل الطرق لذلك مما يجعل التخطيط من أبرز وظائف الإدارة العامة لما يحتويه، من تحديد واضح ودقيق للأهداف والجهود التي تصبوا إليها الإدارة، وقد تعددت التعاريف التي طرقت إلى التخطيط نذكر منها:

" التخطيط عبارة عن عملية مستمرة تحدد طرق تسيير الإدارة".[1]

وعرفه هنري فايول بأنه : "عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ".[2]

كما تم تعريف التخطيط الإلكتروني بأنه: عملية تحديد الأهداف المراد تحقيقها آنيا ومستقبلا بالاعتماد على التدفق المعلوماتي الهائل داخل المنظمة وخارجها، وبالاشتراك مع ما توفره الشبكة الإلكترونية بين القمة والقاعدة لتحقيق المتطلبات المرجوة والمتغيرة حسب حاجة الجمهور، وفق خطط طويلة المدى وذات مرونة وديناميكية.[3]

أصبح التخطيط الإداري من ضمن متطلبات نجاح الإدارة الإلكترونية لاعتماده على عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأخذ تسمية التخطيط الإلكتروني والقائم على وضع الخطط وتحديد المهام التي تقوم بها المؤسسات، والإدارات العمومية من خلال الاعتماد على مختلف الشبكات الإلكترونية.

---

[1] – فداء حامد، المرجع السابق، ص 26.

[2] - سمية بهلول، المرجع السابق، ص 160.

[3] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 82.

ويلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التخطيط التقليدي والإلكتروني لا يختلفان كثيرا من حيث الطبيعة إنما يكمن الاختلاف الجوهري بينهما في الطرق والوسائل التي تعتمدها الإدارة في تحقيق أهدافها وبرامجها وتظهر أهم هذه الاختلافات في:[1]

- التخطيط الإلكتروني عملية مستمرة وقابلة للتجديد حيث تتماشى مع جميع الظروف فالتخطيط الإلكتروني يعمل على وضع خطط عامة واحتمالية، مما يتيح المجال لتدارك ماهو مستجد وتعديل الأهداف في حالة ما تطلب ذلك، بينما التخطيط التقليدي يكون عادة لمدة محددة ونسبية، وغير قابل للتغيير الأمر الذي يضع الإدارة في أوضاع صعبة لا تسمح لها بتغيير وتدارك الحوادث الطارئة أو تعديل البرامج إذا استلزم الأمر ذلك.
- عملية التخطيط الإلكتروني تتيح لجميع العاملين في الإدارة القيام بعملية التخطيط،على خلاف التخطيط التقليدي، الذي يقوم على الفكر التقليدي على أن الإدارة تخطط وتضع البرامج والعاملين في الإدارة يعملون على تنفيذ هذه البرامج.
- في التخطيط الإلكتروني يكون بشكل مستمر ديناميكي دون انقطاع مما يسمح للإدارة باختيار البدائل، والأهداف بسرعة عالية وفق المعلومات المتاحة في حين أن التخطيط التقليدي، مرتبط بوقت معين ومتقطع حسب ما يرد الإدارة من تقارير ورقية إما بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري .
- في التخطيط الإلكتروني تعمل الإدارة على إتاحة جميع الإمكانيات والوسائل لتطوير العمل الإداري، على عكس التخطيط التقليدي الذي يعتمد على وسائل وفرص محددة.

ب – أهمية التخطيط :

تظهر أهمية التخطيط في كونه يحدد الاتجاه الذي تسلكه الإدارة لتحقيق أغراضها ويحدد أيضا القالب الموحد لاتخاذ القرارات الإدارية.

---

[1] – أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016، ص 3396 .

حيث بوجود برامج واضحة وفعالة تجعل كل فرع من فروع الإدارة له علم بالاتجاه الذي يسلكه لتحقيق أهداف المنظمة[1].

كما أن التخطيط الإلكتروني السليم يؤدي إلى رفع كفاءة النشاط الإداري مما يؤدي إلى تقليص الوقت وتحقيق الفعالية المرجوة.

ج – أنواع التخطيط:

تنقسم أنواع التخطيط إلى نوعين هما التخطيط من حيث الموضوع والتخطيط من حيث الزمان وهو ما سيتم التطرق إليه كالآتي:

ج–1: التخطيط من حيث الموضوع: ينقسم التخطيط من حيث الموضوع إلى:

- **تخطيط الإدارة:** يعتمد تخطيط الإدارة على وضع خطط مستقبلية تتعلق بمصير الإدارة، إلى جانب الاستعداد الدائم لوضع الحلول والبدائل في حالة وقوع طارئ ما.
- **التخطيط الاجتماعي:** يتمثل التخطيط الاجتماعي في وضع خطط شاملة تتعلق بتحسين الخدمات المقدمة في مجال كل ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية[2]، مثل برامج الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي حيث يكمن الهدف الرئيسي لهذا التخطيط في تحقيق أهداف ذات صبغة اجتماعية .
- **تخطيط الميزانية:** يقوم هذا النوع من التخطيط على البرامج العامة للدولة والمخططات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، في جانب مشاريع السياسة المالية للدولة المقدمة لأصحاب الاختصاص لاتخاذ القرار.

ج–2: التخطيط من حيث البعد الزمني: ينقسم هذا النوع من التخطيط إلى التخطيط قصير الأجل، والتخطيط متوسط الأجل وأخيرا التخطيط طويل الأمد.

- **التخطيط قصير الأجل:** يعتبر التخطيط قصير الأجل عندما يأخذ فترة مقدرة بسنتين لا أكثر.

---

[1] – **مريم ساري، المرجع السابق، ص 44.**

[2] – **المرجع نفسه، ص 44.**

- **التخطيط متوسط الأجل:** يعتمد هذا التخطيط على مدة زمنية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، غالبا ما يتم اعتماده في الخطط ذات بعد تنموي لتطوير بعض القطاعات.
- **التخطيط طويل الأجل**[1]: يأخذ هذا التخطيط فترات تتجاوز الخمس سنوات.

2- التنظيم الإداري الإلكتروني:

يعتبر التنظيم الإداري التجسيد الفعلي للمخططات ذات الأهداف المسطرة في إطار التخطيط الإداري، ويعرف على أنه:"عملية تنسيق الجهود البشرية في أية منظمة لإمكان تنفيذ السياسات الموسومة بأقل تكلفة ممكنة "[2].

ويقوم التنظيم الإداري على تحديد الأعمال المطلوب إنجازها لتحقيق الأهداف المرجوة وتحديد الأفراد المسؤولين، عن عملية تنفيذ هذه الأنشطة[3] من خلال إسناد المهام وتوزيعها على أساس قدرات الموظفين، طبقا للهيكل التنظيمي الذي يوضح تفاصيل هذا التقسيم والنتائج الواجب تحقيقها.

ويمكن تحديد أهم المقومات التي يقوم عليها التنظيم الإداري في:[4]

- تحديد المهام والنشاطات التي تمارسها الإدارة لتحقيق الأهداف المسطرة.
- تحديد الهيكل التنظيمي لكل إدارة على حدى.
- تقسيم العمل الإداري بين الموظفين بحسب درجتهم العلمية والفنية ورتبهم الفنية.
- تحديد الصلاحيات والتفصيل في المسؤوليات المناطة والمسطرة لكل موظف.

---

[1] - مريم ساري، المرجع السابق، ص 46.

[2] – رفيق بن مراسلي، استراتيجية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2003-2013 دراسة حلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أطروحة دكتوراه، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف: د/ عمر بغزو، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 36.

[3] – مبارك بن زاير، مجدوب بحوصي، فعالية الإدارة الإلكترونية في رقمنة وتطوير العمل الإداري بالمؤسسات– دراسة استقصائية لجامعة طاهري محمد بشار، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022، ص 680.

[4] – سمية بهلول، المرجع السابق، ص 168.

- تحديد مختلف العلاقات الوظيفية داخل الإدارة وتحديد وسائل الاتصال المحتمل استعمالها داخل الإدارة، الواحدة أو بينها وبين مختلف الجهات الإدارية الأخرى في إطار التعاون الوظيفي.

ومع التطور الكبير في مجال تقنيات المعلومات والاتصال اصبح على الإدارة مواكبة هذه التطورات، والبحث عن أساليب وتطبيقات معاصرة للتنظيم الإداري والتي تكوم مخالفة للتنظيم التقليدي، فظهر ما يعرف بالتنظيم الإلكتروني والذي عرف على أنه:

الجانب الموسع لتوزيع السلطة وتقاسم المهام بما يحقق التنسيق الآني وفي كل مكان من أجل إنجاز الهدف المطر والمشترك للمنظمة الإدارية، فهو يعتمد على قاعدة البيانات والمعلومات المشتركة وعلى البريد الإلكتروني وعلى أساس شبكي يحكم علاقة العاملين في الإدارة .[1]

ومن خلال ما سبق تظهر لنا أوجه الاختلاف بين التنظيم التقليدي والتنظيم الالكتروني والتي تتمثل في[2]:

- ✓ يتميز التنظيم الإلكتروني بالمرونة والتجديد وفق ما يطرأ من تغيرات فهو يجعل الاتصال بين الموظفين أسرع وأسهل.
- ✓ التنظيم الإلكتروني يجعل عملية التواصل بين الموظفين تتم بشكل مباشر على اختلاف مستوياتهم بواسطة شبكات الانترنت، مما يؤدي إلى تجاوز التدرج الهرمي الذي تعاني منه التنظيمات الإدارية التقليدية.
- ✓ رفع مكانة المواطنين والمستفيدين من خدمات الإدارة العمومية من مجرد متلقين سلبيين للخدمات الإدارية، إلى مشاركين فعليين من خلال طرح انشغالاتهم وتقديم الحلول والاقتراحات عبر التواصل المباشر مع القائمين على الإدارات عن طريق

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 86.

[2] – أحلام محمد شواي، المرجع السابق، ص 3397.

المواقع الإلكترونية المخصصة أو عن طريق البريد الإلكتروني للمسؤولين، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل الإداري وتطويره.

ب – أهمية التنظيم الإداري:

يدخل التنظيم الإداري ضمن العمليات الإدارية فتظهر أهميته في[1]:

- المساهمة في تحقيق أهداف الإدارة من خلال وضع إطار تنظيمي يتم فيه تحديد الاختصاصات، وتنسيق الأهداف وتوضيح التسلسل الهرمي للإدارة.
- المساهمة في القضاء على الازدواجية في العمل من خلال التقسيم الموضوعي للعمل بين الموظفين.
- الإستجابة للمتغيرات حيث يساعد التنظيم الجيد في خلق بيئة داخلية وخارجية.
- ملائمة للعمل والتقدم الإداري.

3- التوجيه الإداري الإلكتروني:

أ – تعريف التوجيه الإلكتروني: يعرف التوجيه الإداري[2] بأنه: مجموعة من السلوكات والتنظيمات والتصرفات، من طرف الرئيس أو المدير بقصد التأثير على الأفراد من أجل تعاونهم على تحقيق الأهداف المطلوبة.

إن تغير وتطور المنظمات الإدارية وتطور مفهوم التوجيه والقيادة الإدارية في الإدارة الإلكترونية جعل القائد الإداري يعمل، على تدارك المستجدات السريعة والمبادرة في حل المشاكل التي تواجه العمل الإداري[3]، فالتوجيه الإلكتروني من شأنه تحقيق استخدام فعال لشبكات المعلومات القائمة بالدرجة الأولى على استخدام شبكات الانترنت وما يحمله من متابعة وتدقيق شامل.

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 49.

[2] – سمية بهلول، المرجع السابق، ص 170.

[3] – حفيزة شخاب، شرف الدين زديرة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين إدارة الموارد البشرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، االمجلد 09، العدد 01، السنة 2022، ص 412.

ب –عناصر التوجيه: يتكون التوجيه من عدة عناصر تتمثل في القيادة والاتصال والتحفيز سيتم التفصيل فيها كالآتي:[1]

- **القيادة:** هي فن التعامل مع أفراد الإدارة العامة من خلال الإشراف على نشاط العاملين بأساليب معينة لتحقيق جملة من الأهداف.

فالقائد هو الذي يعمل على تحقيق الاتصال بين العاملين معه وتوجيههم إلى المسار الصحيح.

- **الاتصال:** يتمثل في تبادل المعلومات والحقائق بين جهتين لإنجاز عمل ما أو اتخاذ قرار أو من أجل تغيير سلوك معين، وللاتصال أهمية قصوى في تحقيق الفعالية بربط أجزاء الإدارة ببعضها البعض وتحقيق الانسجام والتكامل فيما بينها .
- **التحفيز:** يتمثل في توجيه سلوك الموظفين وتقويته لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة، عن طريق تقديم الحوافز التي تحفز الموظفين على تنفيذ وإنجاح العمل الإداري.

وقد تم **تعريف التوجيه الإلكتروني بأنه**[2]: عملية الاتصال والقيادة لإرشاد المرؤوسين من طرف الرؤساء الإداريين وتظافر جهودهم، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في كل وقت وفي كل مكان.

ولذلك يعتبر التوجيه الإلكتروني متميز عن التوجيه التقليدي في عدة جوانب أهمها:

- ✓ الدور الفعال الذي تحقق عملية التوجيه الإلكتروني في تحقيق الأهداف المسطرة لما تتوافر عليه الإدارة الإلكترونية، من تدفق معلوماتي سريع وتجدد مما يساعد القائد الإداري في توجيه المرؤوسين وفق المسار الصحيح.
- ✓ فتح المجال أمام الموظفين والمدراء لتبادل الخبرات على الرغم من اختلاف مستوياتهم سواء، داخل المنظمة الإدارية الواحدة أو بينها وبين المنظمات المحلية والمركزية .
- ✓ تشجيع التوجيه الإداري القادة الإداريين على الابتكار الدائم.

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 52.

[2] – المرجع نفسه، ص 87.

- ✓ يتيح التوجيه الإلكتروني الفرص لاكتشاف وبروز قادة إداريين جدد مما يؤدي إلى تحفيز باقي الموظفين على البروز وإثبات قدراتهم، مما يجعلهم يعملون بصورة أسرع وبشكل فعال، في حل المشاكل الإدارية التي تواجههم بصورة آنية، فتزيد من مرونة تعاملهم مع المستجدات الإدارية، وهو ما يجنبهم الجمود والروتين الإداري الذي تتميز به الإدارة التقليدية.[1]

4- الرقابة الإلكترونية:

أ – تعريف الرقابة الإدارية:

تعتبر الرقابة من أهم الوظائف الإدارية ذات الأهمية البالغة، ويمكن تعريف الرقابة الإدارية بأنها: نشاط إنساني يختص بمسايرة عمليات التنفيذ للخطط والسياسات مركزا على توقع حدوث الأخطاء ومحاولة، تجنبها مستقبلا عن طريق قياس النتائج المحققة خطوة بخطوة ومقارنته بالمعايير الموضوعية مقدما لتحديد الاختلافات والتمييز بينها،،ومعرفة أسبابها بطريقة مرنة تتفق مع طبيعة وحجم النشاط المراد ومراقبته، والعمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات، بأسلوب يدفع العاملين إلى تطوير وتحسين الأداء، وتحقيق التعاون فيما بينهم من أجل بلوغ الأهداف المرجوة .[2]

ب – أنواع الرقابة الإدارية:

تصنف الرقابة بحسب زمن ممارستها إلى ثلاث أنواع و تتمثل في:[3]

- **الرقابة السابقة:** وهي الرقابة التي تسبق النشاط الإداري فتهدف الإدارة من خلال هذه الرقابة تفادي وقوع المشكلات من خلال الإجراءات المناسبة فهي تعتبر رقابة وقائية لإنجاز الخطط بفعالية .

---

[1] – محمد سمير آحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ط 01، ص 274.

[2] – سمية بهلول، المرجع السابق، ص 171.

[3] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 55.

- **الرقابة المتزامنة:** وهي الرقابة التي مزامنة لحدوث النشاط الإداري وتظهر نجاعة هذه الرقابة في الإشراف المباشر الذي يمارسه المدير،حيث يستطيع من خلالها ملاحظة سيرورة العمل الإداري وتصحيح الأخطاء بمجرد وقوعها، فهي رقابة موازية لنشاط الموظفين.
- **الرقابة اللاحقة:** وهي الرقابة التي تكوم موالية للنشاط الإداري أي بعد انتهائه ويجب أن تحوز الإدارة، على كافة البيانات الدقيقة للحكم على مدى صحة تنفيذ البرامج فإذا تمت ملاحظة، عدة اانحرافات بين الأداء الفعلي والمعايير يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح هذا الانحراف.[1]

وتظهر الأهمية البالغة للرقابة الإدارية في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها الإدارة إلا أن المفهوم التقليدي للرقابة الإدارية، أصبح لا يتماشى مع المتطلبات العصرية التي تتطلبها الإدارة لتحقيق الكفاءة في العمل الإداري، الأمر الذي تطلب تحول الرقابة الإدارية التقليدية إلى رقابة إدارية إلكترونية.

حيث تم **تعريف الرقابة الإدارية الإلكترونية بأنها:** اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للولوج إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر[2].

ويتبين مما سبق أن الرقابة الإلكترونية تتميز عن الرقابة التقليدية في عدة عناصر من بينها:[3]

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 55.

[2] – رفيق بن مراسلي، استراتيجية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2003-2013 دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المرجع السابق، ص 40.

[3] – نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية – الإستراتيجية – الوظائف – المجالات –، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 328، ص 349.

- ✓ تعتمد الرقابة الإلكترونية على قاعدة بيانات كبرى تتعلق بالنشاط والأداء الوظيفي والخطط التنفيذية التي تسهل على الإدارة العليا اتخاذ القرارات.
- ✓ توفير الوقت والشمولية في النتائج مقارنة مع الرقابة التقليدية التي تحتاج إلى وقت طويل مما يؤدي إلى تعطيل مصالح الإدارة.
- ✓ الإدارة الإلكترونية[1] تتجاوز حدود الزمان والمكان فيقوم المسؤول الإداري بمتابعة الأداء الوظيفي للمنظمة دون الحاجة إلى الاحتكاك المباشر مع الموظفين.
- ✓ فتح المجال للمسؤولين عن عمليات الرقابة الاعتماد على برامج الرقابة الإلكترونية مما يسهل تحديد الانحرافات المسجلة على الأعمال الإدارية .
- ✓ كما توفر الرقابة الإلكترونية المرونة اللازمة للإدارات للعمل بكفاءة وبصورة مستمرة والتأقلم مع المتغيرات التي تطرأ.[2]

[1] – نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 349.

[2] – سمية بهلول، المرجع السابق، ص 173.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الإدارة الإلكترونية من بين أهم الاليات المستحدثة في مجال التنمية الإدارية لما تتضمنه من مزايا وخصائص تشكل في طياتها أهم مرتكزات تعزيز التنمية الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعد الإدارة الإلكترونية من بين الأساليب الحديثة التي تعتمد على تحويل المعاملات الإدارية من شكلها الورقي إلى الشكل الإلكتروني، معتمدة على جملة من الوسائل المادية المتمثلة في عتاد الحاسوب ومختلف الشبكات ولبرمجيات ذات التأثير الفعال والسريع في إتاحة الخدمات الإدارية بسرعة وسهولة وفي أي وقت وأي مكان، متخطية بذلك الحدود الزمنية والجغرافية لما تتمتع به من مرونة وسرية في تداول البيانات، مبتعدة عن التعقيدات والعراقيل التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية.

أما التنمية الإدارية كمفهوم فهي عملية مستمرة ضرورية ومخططة تهدف إلى تطوير الجهاز الإداري، إذ تعتبر عملية تنمية شاملة كونها تلم بجميع عناصر التنمية الإدارية وتعتمد في تنفيذها على آلية الإدارة الإلكترونية، لتحقيق عدة أهداف سواء على صعيد الأشخاص أو على مستوى موضوع التنمية الإدارية، إذ تتمثل أهداف التنمية على مستوى الأشخاص في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتحقيق الشفافية في الأداء والابتعاد عن المحسوبية، مما يؤدي إلى تقديم الخدمات بفعالية وسرعة أكبر وبكفاءة عالية، أما على مستوى موضوع التنمية فتهدف إلى رفع كفاءة العمل الإداري من خلال الوظائف التي تقدمها الإدارة الإلكترونية من تخطيط وتنظيم ورقابة إلكترونية .

الفصل الثاني

مظاهر التنمية الإدارية بتطبيق الادارة الإلكترونية

تمهيد:

أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجها عالميا، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية، التي تعتبر مظهرا من مظاهر التنمية الإدارية، لذلك توجهت الجزائر على غرار باقي الدول نحو الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة، من خلال تبني الإدارة الإلكترونية وعصرنة مختلف القطاعات الحكومية من خلال إدراج التعامل الإلكتروني، حيث رسمت الحكومة الجزائرية استراتيجية وطنية لمواكبة حركة التقدم في المجال التكنو–إداري، بتبني مشروع الجزائر الإلكترونية الذي تضمن العديد من الإجراءات والبرامج الهادفة، إلى عصرنة وتحديث الإدارة العمومية، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى الإدارة المحلية.

وبالرغم من أن تجربة تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية تعد إنجازا رائد في مجال عصرنة الجهاز الإداري وترقية مخرجاته، إلا أن تطبيق الجزائر للإدارة الإلكترونية قد واجه عدة تحديات وصعوبات تستدعي القيام ببحوث ودراسات عميقة للتمكن من معرفة متطلبات ومعوقات الإنجاز والتنفيذ.

وللتفصيل في هذه النقاط المثارة سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مظاهر التنمية الإدارية بتطبيق الإدارة الإلكترونية وفق المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: صور اعتماد الإدارة الإلكترونية.**
- ✓ **المبحث الثاني: واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.**

المبحث الأول: صور اعتماد الإدارة الإلكترونية

يعتبر تحسين الخدمة الإدارية من مظاهر تحقيق التنمية الإدارية، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية التي تشهدها مختلف الميادين والمجالات، فتحرص الدولة على النهوض بالقطاع الخدماتي من خلال جملة من الإصلاحات والعمليات التطويرية، التي تعتمدها سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى الإدارة المحلية، لذلك سيتم تسليط الضوء على بعض القطاعات التي تبنت الإدارة الإلكترونية، حيث تم التطرق في المطلب الأول صور اعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المركزية، أما المطلب الثاني سيتضمن صور اعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية.

المطلب الأول: صور اعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المركزية

تسعى الإدارة العامة في الآونة الأخيرة إلى مواكبة التحولات والتغيرات التي تشهدها الأنشطة الإدارية من عصرنة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات، بهدف القضاء على المشاكل والتعقيدات التي تحول دون تقديم الخدمات بجودة وفعالية أكثر، مما دفع بمختلف القطاعات الحكومية إلى تبني نظام الإدارة الإلكترونية، لذلك سيتم التعرج في هذا المطلب إلى دراسة نموذجين من بين عدة نماذج لقطاعات حكومية تبنت تطبيق الإدارة الإلكترونية وهما رقمنة قطاع العدالة وقطاع التعليم العالي(الفرع الأول)، وتطوير الأعمال الإدارية الإلكترونية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: رقمنة قطاع العدالة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

أصبح النهوض بالإدارة العمومية وعصرنتها من أولويات مؤسسات الدولة، وبالأخص الإدارة المركزية التي تعمل على التكفل التام بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم، حيث تسعى إلى توظيف التقنيات الحديثة في تقديم خدماتها ومحاولة تطبيق مختلف البرامج التنموية والمخططات الحكومية الخاصة بإدراج الإدارة الإلكترونية لاسيما مخطط الجزائر الإلكترونية 2008-2013، لذلك سيتم التطرق في هذا الفرع إلى نموذجين قطاعيين تبنيا تطبيق الإدارة

الإلكترونية وهما رقمنة قطاع العدالة(أولا)، ورقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي(ثانيا).

أولا: رقمنة قطاع العدالة

في إطار تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، وترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وتطوير الخدمات القضائية، وتوفيرها عن بعد للمواطنين والمتقاضين وأيضا مساعدي العدالة وبهدف الوصول إلى عدالة عصرية، من خلال التحول نحو العالم الرقمي فأنتجت المساعي المبذولة من طرف قطاع العدالة :

1 – الأساس القانوني لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر:

سعى المشرع الجزائري إلى إصدار جملة من النصوص القانونية الرامية إلى ادماج البعد الإلكتروني في المجال القضائي، فأصدر القانون رقم 15-03 المؤرخ في 02 فبراير سنة 2005 والمتعلق بعصرنة قطاع العدالة، إذ نص في مادته الأولى[1] على إنشاء منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، أيضا يتيح ممارسة الإجراءات القضائية وارسال الوثائق بالوسائل الإلكترونية وتم أيضا استحداث آلية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

كما نصت المادة الثانية[2] من نفس القانون على تحديد نطاق المنظومة المعلوماتية المركزية للمعالجة الآلية للمعطيات في وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، والجهات القضائية الخاصة بالنظام العادي والنظام الإداري ومحكمة التنازع.

---

[1] – القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 ، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، عدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.

– مريم ساري، المرجع السابق، ص 245.

[2]– انظر المادة 02 من القانون 15-03.

ونصت المادة التاسعة أيضا على تبني نظام التقاضي الإلكتروني من خلال النص على إمكانية التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريقة الإلكترونية[1].

كما تضمنت المادة 15 من نفس القانون على تمكين قاضي التحقيق من استخدام المحادثات المرئية عن بعد واستجواب أو سماع شخص ما، أيضا تم تمكين جهة الحكم من استعمال المحادثات المرئية عن بعد في إجراءات المواجهة من خلال السماع للشهود والأطراف المدنية والخبراء.

وأيضا بالنظر إلى نص المادة 16 من القانون السالف ذكره قد بينت بالتحديد مكان إجراء إجراءات التقاضي الإلكتروني، من خلال نصها على أنه إذا تعلق الأمر بالاستجواب أو السماع أو المواجهة يتم ذلك عن طريق آلية المحادثة المرئية، عن بعد في مقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص المطلوب للاستماع إلى تصريحاته، ويتم ذلك بحضور وكيل الجمهورية المختص بالنظر إقليميا وأمين الضبط.[2]

كما نص القانون 15- 02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية[3] على جواز سماع الشهود والخبراء، عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد ضمن الفصل السادس من الباب الثاني الذي عنون بحماية الشهود والخبراء والضحايا، وبالإضافة إلى تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر 20 -04 [4]والذي نص في مواده 441 مكرر إلى

---

[1] – منال رواق، ياسين جبيري، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عين تيموشنت، الجزائر، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 159.

[2] – حورية سويقي، حتمية تفعيل رقمنة قطاع العدالة والسياسة العقابية الحديثة في ظل جائحة كورونا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد الخامس، العدد الثاني، سنة 2021، ص 1119.

[3] – الأمر 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 02جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 40،الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

[4] – الأمر 20-04 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 30 أوت 2020، الجريدة الرسمية، عدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

441 مكرر 11 على إجراءات استعمال الوسائل المسموعة والمرئية أثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة[1].

2-تطوير الخدمات القضائية عبر الانترنت:

بغرض تحسين مجال تقديم الخدمة العمومية لمرفق العدالة وبهدف توفير الخدمات القضائية للمواطنين عن بعد أتاحت وزارة العدل عدة خدمات جديدة لفائدة المواطنين وتتمثل هذه الخدمات في:

أ- المواقع الإلكترونية:

في إطار التعريف بالقوانين[2] لدى المهتمين من المواطنين أو الأجانب وبهدف تسهيل الإطلاع على القواعد القانونية ومعرفة أهم مستجداتها، تم استحداث موقع إلكتروني خاص بقطاع العدالة في نوفمبر سنة 2003، وهذا بغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالإدارة المركزية بوزارة العدل بعنوان www.mjustice.dz للإطلاع على مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بتنظيم القطاع وما يقدمه من خدمات للمستفيدين، كما يسمح الموقع بالإطلاع على المعلومات القانونية العامة من خلال منتدى الحوار[3]، أيضا يتم فيه نشر مختلف المسابقات المتعلقة بقطاع العدالة مثل مسابقة القضاء، ويتم فيه أيضا نشر مختلف فعاليات ونشاطات الوزير.

كما تم استحداث بوابة إلكترونية(بوابة القانون)[4] خلال سنة 2003 وتم الإنطلاق فعليا في العمل بها في جوان 2006، وهي بوابة موجهة لرجال القانون والقضاء حيث تعمل على

---

[1] – مباركة يوسفي، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، سنة 2022، ص 549.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 245.

[3] – فاتح مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد4، 2019، ص 20 .

[4] – خيرة حجاب، فتيحة مزياني، اتجاهات العاملين في قطاع العدالة التكنولوجيات الحديثة وتأثيرها على الأداء الوظيفي لديهم، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية،جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الثامن، مارس 2018، ص 274.

توفير المعلومات القانونية وتقديم كل ما يتعلق بالتشريع والتنظيم والاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي إطار العمل على تحسين وتنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية تم تزويد هذا الموقع بمحرك بحث تلقائي دخل حيز الخدمة في شهر مارس 2007.

وعمل قطاع العدالة على تطوير شبكة الانترنت والمخصصة لموظفي قطاع العدالة لتسهل عملية الاتصال الداخلي وتبادل المعلومات بين موظفي القطاع، وتم أيضا انجاز مواقع واب للمجالس القضائية كل على حدى، ومواقع واب أخرى للمحكمة العليا ومجلس الدولة ومركز البحوث القانونية والقضائية والديوان الوطني للمكافحة المخدرات وإدمانها.[1]

كما تم أيضا فتح موقع خاص على مستوى الموقع الرسمي لوزارة العدل www.mjustice.dz حيث يتلقى هذا الموقع مختلف استفسارات المواطنين ويجيب عليها وتتكفل الخلية cellule de traitement des doléances des citoyens بتلقي للاقتراحات والشكاوى وتتكفل بالرد على الانشغالات أو توجيهها للهيئات المختصة في وقت قياسي على عنوانين إلكترونيين هما[2]:

الموقع الإلكتروني:infocasier@mjuctice.dz للإجابة على أسئلة المواطنين بشأن طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية رقم3 عبر الانترنت.

infonasionalite@mjustice.dz: وهو موقع مخصص لتلقي أسئلة المواطنين بخصوص طلب شهادة الجنسية عبر الانترنت.

ب- النظام الإلكتروني لصحيفة السوابق القضائية واستخراج الجنسية:

أتاح هذا النظام للمواطنين أو الأجانب المقيمين بطلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية أو الجنسية عن طريق الانترنت القسيمة رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به متى كانت خالية من أي عقوبة، من أي محكمة عبر التراب الوطني من موقع الواب

[1]- مريم ساري، المرجع السابق، ص 245.

[2] - فاتح مزيتي، المرجع السابق، ص 20.

www.justice.dz على شكل pdf قابلة للطبع من الموقع الإلكتروني معفاة من الرسوم الجبائية، كما يتم استخراج شهادة الجنسية بشكل إلكتروني بنفس الآلية[1] .

وأيضا في إطار الجهود والمساعي الهادفة إلى عصرنة قطاع الخدمات القضائية وتسهيل إجراءات الحصول على الوثائق الإلكترونية عن بعد، وتماشيا مع المستجدات التي أحدثتها الجائحة العالمية والمتمثلة في فيروس كوفيد19، أطلقت وزارة العدل آلية جديدة تتيح للمواطنين إمكانية استخراج النسخة الإلكترونية لصحيفة السوابق القضائية عن بعد–القسيمة رقم(03)، سواء للمواطنين المدانين أو الغير المدانين[2] حيث تم الانطلاق الفعلي لهذه الخدمة ابتداء من تاريخ 05 فيفري 2021، فيستفيد المواطن من هذه الخدمة بمجرد الولوج إلى النافذة التالية "صحيفة السوابق القضائية" .

ج- إنشاء مركز وطني للنداء بالرقم الأخضر (10-78) بعنوان قطاع العدالة:

حيث يوفر هذا المركز مختلف الخدمات القضائية للمواطن أو المتقاضي، والاستعلام عن بعد دون تكبد عناء الحضور، وذلك من خلال التكفل بالرد على انشغلاتهم واستفساراتهم المطروحة حول قضاياهم وذلك بواسطة الرقم الأخضر 10-78.[3]

3- اعتماد نظام جديد للتسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية(GED):

في إطار العمل على تجسيد العمل بالإدارة الإلكترونية والعمل على التجريد المادي للوثائق قامت وزارة العدل، بالشروع في عملية رقمنة الوثائق والمحررات الإدارية باستخدام

---

[1] – فطيمة الزهرة عبد العزيز، حميدة كريمة فرحات، التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة –الموقع الإلكتروني لوزارة العدل نموذجا، مجلة الإجتهادات والدراسات القانونية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 10، العدد3، سنة2021، ص344.

[2] - الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد19، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي:الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، ص18.

[3] – رانية هدار، المرجع السابق، ص 208.

جهاز الماسح الضوئي[1]، بهدف تسيير أرشيف القطاع إلكترونيا وترشيد النفقات التي يرتبها استخدام المحررات في الشكل الورقي.

4- نظام التقاضي الإلكتروني:

في مجال السعي نحو عصرنة قطاع العدالة تمم تطوير العديد من الأنظمة اللمعلوماتية والآلية التي تهدف بالأساس إلى استحداث منظومة رقمية تمكن من تحقيق المحاكمة الإلكترونية وتتمثل في :

أ- النظام الآلي لسير الملفات القضائية ومتابعتها:

يسمح هذا النظام بمتابعة الملف القضائي من طرف المتقاضين وحتى المحامين، من بداية تسجيل القضية إلى غاية صدور الحكم، فيستطيع المتقاضي تتبع حيثيات قضيته والاطلاع على منطوق الحكم[2] عن بعد، من خلال البوابة المخصصة لذلك عن طريق اختيار الجهة القضائية وادخال اسم المستخدم وكلمة المرور.

ب- ارسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطرق الإلكترونية:

نصت المادة 9 من القانون 15-03 السالف ذكره على امكانية التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني، حيث يتم إعلام المتقاضي بموجب رسالة قصيرة حول مآل قضيته[3]، فاللجوء إلى هذا الإجراء الجديد يكون اختياريا بعد تأكيده عن طريق المتقاضي بعد تلقيه رسالة قصيرة من طرف المحكمة[4]، إذ يوفر هذا الإجراء سهولة الوصول إلى المعلومة القضائية في وقت قياسي، كما أنه يقلل من نفقات التبليغ والتنقل.

---

[1] - رانية هدار، المرجع السابق، ص207.

[2] - Hacina cherroun, E-litigation in algeria, jurisprudence journal, mohamed khider, Biskra, Algeria, vol 11, Special issue, july 2019, p 126.

[3] - أمال قادري، خوجة نضيرة إدريس، جودة الخدمات القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، المجلد7، االعدد3، سبتمبر2020، ص521.

[4] - رانية هدار، المرجع نفسه، ص209.

ج- تفعيل نظام المحاكمة عن بعد:

لقد كرس المشرع نظام المحاكمة عن بعد في مجال الإجراءات القضائية بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، حيث يسمح هذا النظام بالتحادث المرئي[1] عن بعد في مجال التحقيقات القضائية، كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجنح والمحبوسين في المؤسسات العقابية عن بعد[2]، وذلك لتخفيف إجراءات تنقلهم، حيث منح المشرع للقاضي السلطة التقديرية في إمكانية اللجوء لآلية التقاضي عن بعد حتى في حال اعتراض النيابة العامة أو المتهم في الامتثال لهذا الإجراء طالما رأى عدم جدية هذا الاعتراض[3].

كما يمكن للجهات القضائية حفاظا على السير الحسن للعدالة والحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية، واحتراما لمبدأ الآجال المعقولة خلال الكوارث الطبيعية أن تستعمل تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية، إذ يجب أن تضمن هذه الأخيرة الوسائل المستعملة في سرية الارسال وأمانته كما يتم تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضممن سلامتها وترفق بملف الإجراءات[4].

فقد برزت أهمية[5] نظام المحاكمة عن بعد خلال فترة الأزمة الصحية التي مرت بها البلاد بسبب انتشار وباء كوفيد19، حيث وسع الأمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية من نطاق اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني في مرحلة التحقيق القضائي وفي مرحلة المحاكمة عن بعد عن طريق استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد.

---

[1] – مليكة بوضياف، رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2022، ص 403.

[2] - نوال بوعبدالله، التقاضي الإلكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، العدد خاص، ديسمبر 2021، ص97.

[3] – أسماء مهدي، الهام فاضل، تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، العدد خاص، ديسمبر 2021، ص342.

[4] – الهاشمي مزهود، المرجع السابق، ص 17.

[5] – نوال بوعبدالله، المرجع نفسه، ص101.

5- تفعيل نظام النيابة العامة الإلكترونية:

بغية تقريب الإدارة من المواطن ولضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة في كل الظروف أطلقت وزارة العدل، هذه الخدمة أثناء الأزمة الصحية والمتمثلة في أزمة كوفيد19 وما صاحبها من قرارات لمنع التنقل وفرض الحجر الصحي، فسمح هذا النظام من تمكين الشخص الطبيعي أو المعنوي، من تقديم الشكوى أو العريضة أمام النيابة العامة إلكترونيا دون الحضور جسديا، وذلك بإتباع جملة من الخطوات التي تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة العامة إلى غاية وصول رسالة قصيرة تحمل رمز التأكيد، فيستطيع الشخص متابعة مآل الشكوى أو العريضة من خلال الولوج إلى الموقع أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة أو عبر البريد الإلكتروني[1].

6- ادماج تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي:

عرف القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين[2] في مادته الثانية التوقيع الالكتروني بأنه:" بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق"، أما التصديق لالكتروني فنص المشرع على مضمونه في القانون 15-03 السابق ذكره إذ أن جهة التصديق هي التي تمنح الحجية القانونية والموثوقية للمحرر الإلكتروني الذي يحمل الإمضاء الإلكتروني، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد[3].

كما أكدت المادة 07 من القانون 15-03 أن وزارة العدل هي الجهة التي تضمن التصديق الإلكتروني بواسطة وسيلة مؤمنة، وقد تم تجسيد هذه التقنية من خلال استحداث

---

[1] - الهاشمي مزهود، المرجع السابق، ص15.

[2] – قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

[3] – نوال قحموص، آمال بن بريج، فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 33، العدد 02، جوان2022، ص102.

مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني والذي دخل حيز الخدمة في تاريخ 13 سبتمبر 2014 ومن بين المهام التي يقدمها هذا المركز[1]:

- شخصنة مفاتيح المتدخلين في النظام المعلوماتي.
- ضمان مراقبة نوعية البطاقة الإلكترونية.
- تسيير أنظمة مركز الشخصنة وقواعد بياناته.

7- اعتماد تقنية السوار الإلكتروني في مجال الرقابة القضائية:

تم استحداث هذه التقنية كإجراء جديد في أحكام قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 15-02، حيث يعتبر السوار الإلكتروني كآلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة للحرية، فهو عبارة عن وسيلة إلكترونية تحمل شريحة إلكترونية تحد موقع وتنقلات حاملها وتأتي على شكل سوار يوضع في الرجل، أو في معصم اليد ويصعب نزعه أو العبث به[2] ويكمن الهدف الأساسي من هذا الإجراء في[3]:

-التخفيف من اللجوء إلى إجراء الحبس المؤقت.

-تعزيز وضمان الحقوق والحريات الفردية للمواطنين.

-المساعدة على إندماج المتهم في المجتمع.

- متابعة ومراقبة كل حركات المتهم من طرف الجهات القضائية، وتحديد مقر إقامته والتأكد من التزامه بمقتضيات الرقابة القضائية.

[1] - سارة كرازدي، اسماعيل كرازدي، آليات وإجراءات استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد 8، العدد01 ، سنة 2021، ص719.

[2] - محمد العيداني، يوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد01، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، سنة2020، ص511.

[3] - رانية هدار، المرجع السابق، ص 211.

ثانيا: رقمنة قطاع التعليم العالي ولبحث العلمي

تبنى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الإدارة الإلكترونية فقام برقمنة الأنشطة الإدارية والخدماتية، تماشيا مع ما يشهده العالم من ثورة معرفية وتكنولوجية بغية الإرتقاء بالجامعات وتجويد الخدمات المقدمة، وتظهر الجهود المبذولة من طرف هذا القطاع في جملة الخدمات المستحدثة والتي تتمثل في:

1- المواقع الإلكترونية:

في إطار ضمان السرعة في إنجاز مختلف الأنشطة والعاملات المتعلقة بالطلبة والأساتذة والباحثين، أتاحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مواقع إلكترونية من بين هذه المواقع:

أ-الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1]:

يعمل هذا الموقع على توفير المعلومات المتعلقة بالوزارة والطاقم المسير لها، وأيضا هياكل البحث القائمة فيها والطاقم المسير لها، وأيضا هياكل البحث القائمة فيها، كما يعمل الموقع على نشر كل النشاطات والأخبار المتعلقة بالوزارة، كما يوفر الموقع أيضا الروابط الإلكترونية المتاحة عن بعد، في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويعمل أيضا بتبيان أيام الاستقبال في الوزارة، كما يوفر أرقام الهاتف والبريد الخاص بالوزارة.

وبالتالي يعتبر هذا الموقع دليلا شاملا للخدمات التي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ أنه يتيح معرفة كل المستجدات القائمة في الوزارة من اخبار ونشاطات وخدمات.

ب- المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعة:

توفر هذه المواقع العديد من الخدمات سواء للطلبة أو الباحثين والأساتذة، ومن بين الخدمات التي توفرها: الإعلان عن فتح المسابقات وآجالها ونتائج ظهورها، كما تتيح

---

[1]- الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https:www.mesrs.dz/، تاريخ الإطلاع:2022/05/10، الساعة: 22:30.

مذكرات التخرج المتوفرة ضمن كل كلية من كليات الجامعة، وأيضا تتيح المحاضرات عن بعد[1].

ج- موقع التسجيلات الجامعية الأولية:

يعتبر هذا الموقع من أهم المواقع التي وفرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لما يتيحه من خدمات، إذ أنه يوفر مجموعة من الخدمات الإلكترونية من بينها: توفير الاستمارة الإلكترونية للتسجيل الأولي للطلبة الناجحين في البكالوريا، والإطلاع على نتائج التوجيه وتأكيد أو تغيير التسجيل مع إمكانية الطعن في هذه النتائج[2].

ومنه يمكن القول بأن هذا الموقع ساهم في اختصار الجهد والوقت على الطلبة، من خلال الخدمات التي يقدمها في جميع الأوقات دون الحاجة إلى عناء التنقل شخصيا.

2- الخدمات عن بعد لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني

يقدم هذا المركز خدماته عن طريق مجموعة من البوابات، يتكثل أهمها في:

أ- بوابة النظام الوطني لتوثيق الرقمي Sndl.

تم إطلاق هذا المشروع من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، تحت وصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ يهدف هذا المشروع من خلال ما يحتويه من كتب، أطروحات ومجلات علمية معالجة رقميا فرصة الولوج إلى رصيد معرفي إلكتروني ثري ومتنوع على المستوى الوطني والدولي، يغطي كل تخصصات المعرفة البشرية وهي بوابة مموجهة للطلبة والأساتذة والباحثين[3]، يتم الولوج إليها عن طريق إنشاء حساب شخصي يتضمن كلمة مرور خاصة.

---

[1] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 232.

[2] – المرجع نفسه، ص 233.

[3] – فلة بوعلي، راضية برناوي، مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تسيير تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المدارس الوطنية العليا في الجزائر، مجلة الاتصال والصحافة، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 09.

ب- الأرضية العلمية الجزائرية ASJP:

توفر هذه الأرضية مختلف المقالات العلمية في العديد من المجالات، تعمل هذه الأرضية على توفير المجلات العلمية الوطنية عبر الانترنت[1]، مع إمكانية تحميلها.

ج- البوابة الوطنية للإشعار عن اللأطروحات PNST:

تمثل هذه البوابة نظام إلكتروني يهدف إلى التكفل بالإنتاج العلمي الوطني في مجال المذكرات والأطروحات عن طريق إنشاء بطاقة مركزية لها[2].

3- منصة PROGRES:

تمثل هذه المنصة نظام معلوماتي يسمح بالتسيير الشامل لكل شؤون الجامعة، كما يوفر قاعدة معطيات متكاملة للطلبة والأساتذة، أيضا توفر عدة خدمات إلكترونية من بينها مايلي:

أ- تسجيل الطلبة الجدد وتحويلهم:

توفر هذه المنصة تسجيل الطلبة الجدد كما يتم توجيه الطلبة وتحويلهم، مع إعطاء كل طالب حساب يتتبع مساره الدراسي ويطلعه على كافة الأمور البيداغوجية، وحفظ مساره الدراسي[3].

ب- الترشح الإلكتروني لمسابقة الدكتوراه:

أتاحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استعمال الأرضية الرقمية progres لاستقبال طلبات الترشح لإجتياز مسابقة الدكتوراه، مما يضمن العديد من الأساسيات للطلبة

---

[1] – فلة بوعلي، راضية برناوي، المرجع السابق، ص 09.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 234.

[3] – أحمد بيطام، الإدارة الإلكترونية في الجزائر–المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين بوازرة التعليم العالي أنموذجا– ، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع–تحديات–آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 17/16 ديسمبر 2018، ص 5.

المترشحين للمسابقة، من أهمها تبسيط إجراءات إيداع ملفات الترشح وضمان المساواة بين المترشحين في معالجة ملفات الترشح[1].

ج- التسجيل الإلكتروني في الماستر:

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إنطلاق التسجيلات الإلكترونية لدراسة الماستر للموسم الجامعي 2018-2019، عبر الموقع الإلكتروني لمنصة progres.

تتم عملية التسجيل عن طريق فتح حساب إلكتروني خاص بكل مترشح، كما تعلن النتائج عبر هذا الموقع بناء على ترتيب المترشحين وعدد المقاعد البيداغوجية المتاحة[2].

4- خدمات التعليم عن بعد:

إن استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحسين طرق التعليم في الجامعات الجزائرية، أدى بالضرورة إلى تبني الجامعة الجزائرية التعليم عن بعد، تتمثل خدمات التعليم عن بعد في:

أ-دراسة الماستر عبر الخط:

تم اعتماد تجربة الماستر عن بعد ابتداء من السنة الجامعية 2016-2017، إذ يتم التسجيل عبر رابط رقمي يقوم فيه المترشح بملأ استمارة رقمية تتضمن معلوماته الشخصية ومعلومات مساره الدراسي، مما يسمح لهم بتقديم الدروس بشكل إلكتروني عن طريق إنشاء حساب على الأرضية التعليمية، وتحول للجامعة قائمة الطلبة مع اسم المستخدم لحساب كل طالب مع كلمة مرور خاصة بالطالب، ما يتيح للطلبة تلقي الدروس والتفاعل مع الأساتذة[3] وتتم برمجة الإمتحانات النهائية بشكل حضوري في نهاية السداسي.

---

[1] – عواطف بوطرفة، أمال عقبي، بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 434.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 236.

[3] – ميريام أكرور، صابرينة حنصالي، التعليم عن بعد: أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، يوم 1 مارس 2020،المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الساسية والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 57، العدد خاص، 2020، ص 74

غير أنه يلاحظ أن عملية تدريس الماستر عن بعد قد واجهتها عدة مشاكل وعراقيل، بسبب الأعطاب التقنية التي تتعرض لها الأرضية.

ب- المحاضرات عن بعد:

أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال جائحة كورونا منصة تعليمية على المواقع الرسمية للجامعات الجزائرية(منصة موودل)، هي عبارة عن نظام يقدم مجموعة من الخدمات التفاعلية عبر الخط، التي تقدم للمتعلمين إمكانية الولوج إلى المعلومات والمحاضرات الموضوعة عبر المنصة[1] من طرف الأساتذة والإدارة لتسهيل عملية التدريس للطلبة وخلق فضاء للتواصل والتفاعل بين الطلبة والأساتذة.

غير أنه يمكن القول بأن هذه العملية واجهت العديد من العوائق في بداية تطبيقها، بسبب صعوبة التعامل مع المنصة من طرف الأساتذة والطلبة، في ظل نقص البرامج التكوينية المتضمنة كيفية الولوج إلى المنصة والعمل بها.

ج- رقمنة المكتبات الجامعية:

بالإعتماد على استخدام التكنولوجيا الرقمية تم تأهيل المكتبات الجامعية من خلال التحويل الرقمي لمجموعاتها، لتحقيق استغلال أمثل لمخزونها الوثائقي سواء داخل المكتبة المعنية أو عن بعد، أيضا تسهيل النفاذ إلى الموارد الوثائقية الوطنية، عن طريق شبكة تسمح بالاتصال بالمكتبات عن بعد، ومحاولة بعث مكتبة جامعية افتراضية[2].

الفرع الثاني: تطوير الأعمال الإدارية الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية الحلقة الجديدة في بناء تصور حديث لمفاهيم التطور الإداري مما أنتج تحولا جذريا في طرق أداء الخدمات، سواء للمواطنين أو المؤسسات فيما بينها لاسيما المؤسسات في مجال العمل الإداري، من خلال استحداث البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية(أولا) واستحداث السجل التجاري الإلكتروني(ثانيا).

---

[1] – نوال لصلج، مستقبل التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية بعد جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 59، العدد 01، السنة 2022، ص 187.

[2] – عواطف بوطرفة، أمال عقبي، المرجع السابق، ص 434.

أولا: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

تطبيقا لأحكام المواد 203، 204، 205 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام[1]، الذي يحدد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

1-محتوى البوابة وكيفية تسييرها:

تسمح هذه البوابة بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وطرق إبرامها بطريقة إلكترونية، بتسجيل المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين فيها وأيضا تسمح بتسيير تبادل المعلومات بين الأطراف، كما توفر البوابة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، والاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية وتعمل أيضا على نشر تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية، وقائمة التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة والأرقام الاستدلالية والأسعار.[2]

كما تم استحداث قاعدة بيانات تسمح بجمع المعلومات المتعلقة بما يأتي[3]:

المصالح المتعاقدة، المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية، الصفقات العمومية، بطاقة الإحصاء الاقتصادي للطلب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، منشورات البوابة.

[1] - مرسوم رئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية تفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، عدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

[2] – بوعبد الله ودان، محمد البشير مركان، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، االجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 111.

[3] – سماعين بوغازي، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة آحمد درارية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص171.

2- تزويد البوابة الإلكترونية بنظام المعلوماتية للصفقات العمومية ضمانا لخدمة عمومية آمنة ومحمية:

يتضمن تسيير البوابة بالإضافة لإيواء البنية التحتية للمعلوماتية ما يأتي[1]:

- ✓ تسيير الأنظمة والشبكات وقاعدة البيانات، تسيير الدخول في البوابة وصيانتها، لاسيما بضمان مستوى آمن مناسب ضد التهديدات الإلكترونية وضمان استمرارية وديمومة إمكانية الدخول للخدمات المقدمة من طرف البوابة، وأيضا تسير التطورات التقنية بإدراج الوظائف الجديدة.

يظهر جليا بأن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية صورة إيجابية على محاولة إصلاح وتحسين الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية، وعليه فإن تفعيل هذه البوابة سيضمن سرعة وشفافية في إجراءات إبرام الصفقات العمومية، وبالتالي احترام القواعد الأساسية التي تقوم عليها الصفقات العمومية من تكريس للمنافسة الحرة وضمان الشفافية والمساواة بين المتعاملين.

ثانيا- السجل التجاري الإلكتروني:

في إطار تجسيد مشروع الجزائر إلكترونية ورقمنة خدمات الإدارة للعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، قام المشرع برقمنة السجل التجاري من خلال امكانية القيد بالطريقة الإلكترونية.

1- إنشاء البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري:

تسمح البوابة الإلكترونية(سجل كوم) بإمكانية القيد في السجل التجاري والإطلاع الإلكتروني على نشرة الإعلانات القانونية، أيضا توفر البوابة العديد من الخدمات المجانية التي تخص في الغالب المعلومات المختصرة حول بيانات التجار والوضعية المالية للشركات وتسمية النشاط، بالإضافة إلى امكانية تحميل الاحصائيات والاستمارات والمناقصات، كما

---

[1] - مونية جليل، إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 01، مارس 2022، ص 67.

توفر البوابة بعض الخدمات بمقابل والتي تخص المعلومات المفصلة حول بطاقة التجار وحجز التسمية وطلب نسخة من الملفات[1].

وتتم عملية التسجيل في السجل التجاري الإلكتروني[2]، بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي من خلال الاستمارة الموجودة على مستوى البوابة الالكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري **https://sidjilcom.cnrc.dz** في شكل pdf قابل للتحميل، فيتم القيد بموجب طلب ممضي ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.

2-أهمية السجل التجاري:

تتمثل أهمية السجل التجاري في[3]:

- ❖ تسهيل وتطوير وعصرنة عملية الرقابة.
- ❖ تطهير السجل التجاري من عمليات التزوير.
- ❖ تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتحسين جودة الخدمة للمواطنين.
- ❖ سهولة التحكم في عملية مراقبة وملاحظة السوق وتأطيره.
- ❖ تعزيز الشفافية في عملية المراقبة.
- ❖ دعم قواعد حماية المستهلك.

3- وظائف السجل التجاري الإلكتروني:

تتمثل الوظائف الأساسية للسجل التجاري في الوظيفة الاشهارية والتنظيمية.

---

[1] - صورية مزوز، بومدين فيلالي، السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2022،ص 472.

[2] – كريمة كريم، استعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية، جامعة محمد آكلي أولحاج، البويرة، الجزائر، السنة 12، العدد 24، جوان 2018.

[3] – نخلة طواهرية، السجل التجاري الإلكتروني كآلية لإرساء قواعد الحوكمة الإلكترونية والقضاء على التزوير، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، سنة 2019، ص52-53.

أ- الوظيفة الإشهارية للسجل التجاري الإلكتروني:

يوفر السجل التجاري الإلكتروني كل ما يخص من معلومات حول التاجر، حيث يمكن التعامل معه سواء كان يتمتع بصفة التاجر أو غير تاجر، مما يجعل المتعامل مطمئنا على مركزه، وعزز السجل التجاري الإلكتروني هذه الوظيفة عن طريق تضمين مستخرج السجل التجاري لشفرة بيانية، تتضمن معلومات مشفرة حول التاجر[1] وهو ما نصت عليه المادة 03 من المرسوم[2] 18-112، إذ أصبح يدرج في مستخرجات السجل التجاري الإلكتروني رمز إلكتروني يدعى السجل التجاري الإلكتروني سواء للشخص الطبيعي أو المعنوي.

ب-الوظيفة التنظيمية للسجل التجاري الإلكتروني:

تتمثل أهم الوظائف التنظيمية التي يوفرها السجل التجاري الإلكتروني فيما يلي[3]:

- ❖ تسهيل عملية القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري الإلكتروني من خلال امكانية القيد عن بعد، عن طريق ارسال الوثائق المتعلقة بالقيد إلكترونيا وفقا للإجراءات التقنية للتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وتقتصر هذه الخدمة على طلب موعد للقيد فقط ولا يمكن تفعيلها إلا مع إنشاء ما يعرف بالطرف الثالث الموثوق.
- ❖ يمثل السجل التجاري الإلكتروني وسيلة لإثبات صفة التاجر وإمكانية الاحتجاج بها أمام الغير فالقيد في السجل التجاري، يعتبر قرينة قاطعة على اكتساب صفة التاجر وساهم السجل التجاري الإلكتروني، في تسهيل عملية مراقبة مدى التزام التجار بالقيد أو التعديل أو الشطب في السجل التجاري[4].

---

[1] - عتو الموسوس، وظائف السجل التجاري الإلكتروني على ضوء أحكام المرسومين التنفيذيين 15-111 و18-112، مجلة القانون، جامعة غيليزان، الجزائر، المجلد 09، العدد02، 2020، ص 33.

[2] – مرسوم 18-112، مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية، عدد 21، الصادر بتاريخ 11 أبريل 2018

[3] – عتو الموسوس، المرجع نفسه، ص 35.

[4] – المرجع نفسه، ص 35.

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن السجل التجاري الإلكتروني ساهم في تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية، وذلك بتبسيط الإجراءات وتطويرها بما يتماشى مع التقنيات الحديثة مما يوفر ثقة أكبر في التعامل، إذ سمح السجل التجاري الإلكتروني بتطوير مجال الرقابة على الأنشطة التجارية، وتطهير السجل التجاري.

المطلب الثاني: صور اعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية

تمثل عصرنة الجماعات المحلية من خلال رقمنة الإدارة المحلية وعصرنتها، من بين أهم الورشات الكبرى التي ركز المشرع الجزائري عليها، لبناء مجتمع معلوماتي من خلال البرامج الهادفة إلى تطوير قطاع التكنولوجيا والاتصال، ويعتبر مشروع البلدية الإلكترونية من بين أهم الانجازات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، من خلال رقمنة المصلحة المدنية وهو ما سيتم التطرق إليه كالآتي:

الفرع الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية

في إطار تطبيق مظاهر الإدارة الإلكترونية حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عصرنة وثائق الهوية والسفر، من خلال إطلاق مشاريع ترقية الإدارات العمومية والإدارات المحلية، وذلك من خلال تطبيق نظام وطني للتعريف الإلكتروني، وهو ما سيتم التفصيل فيه كالآتي:

أولا: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

في إطار العمل على تحسين وتجويد الخدمات العمومية، ومن أجل تقريب المواطن من الإدارة عن طريق تنفيذ مشروع البلدية الإلكترونية بإصدار الوثائق البيومترية، بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين.

1- بطاقة التعريف البيومترية

هي عبارة عن وثيقة مؤمنة تماما متعددة الخدمات وذات شكل أكثر مرونة[1] تضمن

[1] – مليكة حجاجي، أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022، ص 256.

للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية، إذ تتضمن معلومات في واجهتها الأمامية تتلق بهوية صاحب البطاقة، إذ أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المنشور رقم 1099 الصادر بتاريخ 24 مارس 2010[1]، موضوعه شروط معالجة ملفات طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين، كما تم إنشاء النموذج الجديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري الإلكتروني، والقابل للقراءة آليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018[2].

فيمكن لبطاقة التعريف البيومترية تعويض العديد من البطاقات وتتوب عنها في توفير الخدمة العمومية.

2- جواز السفر البيومتري:

يعد جواز السفر البيومتري وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، يحتوي بصفة خاصة على شريحة إلكترونية مطابقة للمعايير المعتمدة، عن طريق المنظمة الدولية للطيران المدني[3]، حيث تحمل هذه الشريحة المعلومات (الإسم، اللقب، تاريخ الميلاد..)، ومعلومات بيومترية كبصمات العين أو الأصابع أو الوجه وتحمل أيضا صورة صاحبها وتكون في الغلاف الأمامي أو الخلفي أو وسط الوثيقة[4].

---

[1] - منال حريزي، مهدية هامل، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الموارد البشرية وترقية الخدمات بالجماعات المحلية (بطاقة التعريف البيومتري وجواز السفر البيومتري نموذجا)، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، المجلد 16، عدد 01، 16 جانفي 2022، ص 180.

[2]- Ayoub Echikr, Nour Elhouda Deriouche, Khaoula Mousserati, The role of diyitization in the service quality improvement in public administration a sample study of citizens benefiting from the biometric servicec of Ahmer El-Ain municipality, Journal of Economic Growh and Entrepreneurship JEGE, Université Ahmed Draya, Adrar, Algeria, Vol 05, No 02, Year 2022, p 100.

[3] – رزيقة وخناش، الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص 256.

[4] – سماح كحل الراس، منية شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة اللعمومية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، السنة 2021، ص 246.

وسمح هذا الإجراء بتحقيق عدة مزايا[1] منها:

- سهولة الإجراءات وسهولة حصول المواطنين على مختلف الوثائق الإدارية في وقت أقل .
- التمكن من فرض الرقابة الصارمة والانضباط على اصدارات جواز السفر من قبل المسؤولين في الدوائر والقنصلة.
- استحداث وزارة الداخلية والجماعات المحلية لفرق تقنية متنقلة، مجهزة بحقائب بيومترية لبعض الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتم طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الإلكترونيين عن طريق استمارة طلب يمكن الحصول عليها، من المقاطعات الإدارية أو من الدائرة مقر الاقامة، كما يمكن أن تتوفر على مستوى الانترنت عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية[2].

ولضمان تسهيل الخدمة الإلكترونية وضعت وزارة الداخلية تحت تصرف المواطنين موقعها الخاص، حيث يمكن للمواطن طلبها آليا ومباشرة دون عناء التنقل شخصيا[3] إلى مصلحة الحالة المدنية، حيث بمجرد الولوج إلى البوابة الإلكترونية وملء البيانات الخاصة[4] يتم معالجة الطلب من طرف المختصين.

---

[1] – سماح كحل الراس، منية شوايدية، المرجع السابق، ص 246.

[2] – آمال عقبي، المرجع السابق، ص 197.

[3] – سلمى عشبة عبد العزيز، حازم أحمد فروانة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المخلية في الجزائر:دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر إلكترونية، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ، بريكة ، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022،ص 44.

[4] – عبد الرؤوف عزالدين، فظيلة تواتي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية دراسة حالة مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 62.

ثانيا: البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونيين: م

ن ضمن المشاريع الرامية إلى عصرنة الإدارة المحلية، لاسيما قيما يتعلق بترقي المركبات وتقليص آجال اصدارها، وأيضا تنظيم حركة المرور عبر الطرقات وسلامتها وآمنها، نظمت الوزارة ذلك من خلال:

1- البطاقة الرمادية:

عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على استبدال ما كان متوفر من أجهزة HP بشبكة اتصال عن بعد Distance à accés، مبنية على قاعدة بيانات وطنية وملقم يحتوي قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات الرمادية[1]، حيث تتصل به حاسبات موجودة على مستوى الدوائر وأيضا على مستوى مراكز الدرك الوطني الذي يستعمله في حالة التأكد والمراقبة، إذ أن اعتماد هذا الإجراء مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية، ودون تكبد عناء التنقل وذلك من خلال[2]:

- اصدار البطاقات الرمادية للمركبات من خارج الولاية، ويتم ذلك عبر موقع صفحة التأكيد الذي يسمح بالوصول إليه من خلال جميع البلديات.
- انشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الولائية، للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية.
- وضع نموذج موحد لعقد بيع المركبات يمكن استخراجه من الموقع مباشرة.

2- رخصة السياقة الإلكترونية:

استكمالا للإستراتيجية القطاعية ولتخفيف من حدة الإجراءات الإدارية تم اصدار رخصة السياقة البيومترية.

---

[1]- سفيان بن داود، الإدارة الإلكترونية توجه جديد لتحسين نظام الإدارة العامة والحالة المدنية عرض، عرض تجارب دول عربية ناجحة، مجلة قضايا معرفية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 02، عدد 01، مارس 2022، ص 219.

[2] - سماح كحل الراس، منية شوايدية، المرجع السابق، ص 243.

حيث تم اصدار القانون[1] رقم 17-05 الذي نص على استحداث بطاقة وطنية لرخص السياقة، توضع على مستوى وزارة الداخلية إذ تم انجازها وفق معيار المنظمة الدولية لتقييس المتعلق بوثائق الهوية[2]، إذ تندرج في إطار التحضير لتسهيل دخول نظام الرخصة بالتنقيط حيز التنفيذ من خلال مايقدمه هذا النموذج من مزايا في تحديد هوية السائق، وكذا سرعة ودقة معالجة المخالفات من العون المؤهل الذي يعاينه[3].

الفرع الثاني: نماذج أخرى لاعتماد الإدارة الإلكترونية

لتقريب الإدارة ممن المواطن والقضاء على الإدراة التقليدية، وما تحمله في طياتها من سلبيات خاصة في المماطلة في استخراج الوثائق وتعقد إجراءاتها، تمت أرشفة الوثائق إلكترونيا عن طريق الأرشيف الإلكتروني في الإدارة المحلية(أولا)، كما تم تفعيل آلية التسجيل في الحج إلكترونيا(ثانيا).

أولا- الارشيف الإلكتروني في الإدارة المحلية:

سعت الإدارة المحلية إلى وضع أرشيف إلكتروني بهدف تحقيق العصرنة الإدارية على مستوى الإدارة المحلية، حيث تم اعتماد الأرشيف الإلكتروني عبر التطبيقات الإلكترونية والبرمجيات، المتمثلة في برامج تشغيل الحاسب الآلي،، البرامج التطبيقية، برمجيات ضغط الملفات، برمجيات التعرف الضوئي على الحروف، برمجيات إنشاء وإدارة قواعد البيانات[4].

من أهم الوثائق التي تمت أرشفتها على مستوى الإدارة المحلية، أرشفة سجلات الحالة المدنية و محاضر مداولات البلدية، وهو ماسيتم إبرازه كالآتي:

---

[1] -القانون رقم 17-05، المؤرخ في 16 فبراير 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14، المؤرخ في 19 أوت 2001، والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرقات وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر في 22 فيفري 2017.

[2] – صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في اضفاء شفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1181.

[3] – خلود كلاش، المرجع السابق، ص 334.

[4] – حسيان نجوى، مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 06، 2016، ص 40.

أ-الأرشفة الإلكترونية لسجلات الحالة المدنية:

إنطلقت الأرشفة الإلكترونية لسجلات الحالة المدنية كمرحلة نموذجية سنة 2011 في بلديتي حسين داي وباب الواد باستعمال الماسح الضوئي، لتعمم بعدها رقمنة سجلات الحالة المدنية على باقي الولايات سنة 2012، إذ أصبحت جميع سجلات الحالة المدنية تعمل بصورة إلكترونية[1].

ب- الأرشفة الإلكترونية لمحاضر مداولات البلدية:

بدأت عملية الأرشفة الإلكترونية لمحاضر مداولات البلدية بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم16-190، المتضمن تحديد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس اللشعبي البلدي والقرارات البلدية، حيث نص في المادة الثانية على استعمال وتطوير الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية[2]، ومن أهم البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية المعتمدة لأرشفة المداولات إلكترونيا، برنامج الماسح الضوئي، برنامج ضغط الملفات، برنامج إعداد قاعدة البيانات لاسترجاع المدولات الرقمية.

ثانيا: التسجيل في الحج إلكترونيا

تم استحداث تطبيق وطني خاص بالتسجيل في الحج إلكترونيا، حيث يسمح بعملية حجز المعلومات المتعلقة بالمواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج، كما تتوفر هذه الخدمة عن طريق الانترنت، أو على مستوى البلدية أين تتم مباشرة إجراءات التحضير لعملية الحج بدء من عملية التسجيل إلى إجراء القرعة ومرافقة الناجحين إلى غاية الانتهاء من كافة وثائقهم الإدارية[3].

---

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 16-190، مؤرخ في 30 يونيو 2016، يحدد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 12 يوليو 2016.

[2] – مريم ساري، المرجع السابق، ص 227.

[3] – رزيقة مخناش، المرجع السابق، ص 229.

وقد اعتمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية التطبيق لتسجيلات الحج لموسم 2020-2021، حيث يتضمن هذا الأخير العدد الإجمالي للمسجلين رجالا ونساء[1].

من خلال ماتم ذكره سابقا فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية قطعت شوطا كبيرا في عصرنة هذا القطاع، من تسهيل في الإجراءات وتخفيف الإجراءات المعقدة التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية سابقا، مما ساهم في إدماج المجتمع الجزائري إلكترونيا.

[1] – رزيقة مخناش، المرجع السابق، ص 229

المبحث الثاني: واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها الحكومة الجزائرية، إذ يهدف هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في دمج المجتمع الجزائري رقميا، وبما يساهم أيضا في عصرنة الإدارة العمومية، لذلك يحتاج تجسيد هذا المشروع جملة من المتطلبات الأساسية، مع دراسة كافة المتغيرات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تطبيق برامج مشروع الجزائر الإلكترونية بصفة عامة والإدارة الإلكترونية بصفة خاصة، وللتفصيل أكثر سيتم التطرق في المطلب الأول إلى المخططات المخصصة للتنمية الإدارية باعتماد الإدارة الإلكترونية، أما المطلب الثاني سيتناول متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: المخططات المخصصة للتنمية الإدارية بإعتماد الإدارة الإلكترونية.

أدت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تسهيل العملية الاتصالية الإدارية من خلال الاستفادة من مختلف الأدوات التكنولوجيا الحديثة، بهدف الاستفادة من مزاياها في مجال العمل الإداري، لذلك أسست الحكومة الجزائرية لمبادرة تحول إلكتروني تحت تسمية "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، كخيار استراتيجي تنموي واعتبرته من أهم المشاريع الواجب تنفيذها لتحسين جودة الخدمات العمومية، لذلك سيتم التطرق إلى برامج مشروع الجزائر الإلكترونية 2008- 2013 (الفرع الأول)، كما سيتم التطرق إلى مخططات تطبيق الإدارة الإلكترونية ما بعد سنة 2013(الفرع الثاني).

الفرع الأول: برامج مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013.

في إطار تحول الإدارة العامة الجزائرية نحو تطبيقات الإدارة الإلكترونية، واهتمامها بعصرنة الإدارة بهدف تنميتها وتحقيق جودة الخدمات العمومية، بادرت الجزائر بمشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013، فتضمن هذا المشروع عدة محاور أساسية ولكل محور عدة أهداف يسعى المشروع إلى تحقيقها، وهو ما سيتم التفصيل فيه كالآتي:

أولا: محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2008 -2013.

تتمثل هذه المحاور في[1]:

- **المحور الأول:** تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الإدارات العمومية.
- **المحور الثاني:** تسريع استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الشركات.
- **المحور الثالث:** تطوير آليات وإجراءات تحفيزية تمكن المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- **المحور الرابع:** دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- **المحور الخامس:** تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- **المحور السادس:** تطوير الكفاءات البشرية.
- **الحور السابع:** تدعيم البحث، التطوير والابتكار.
- **المحور الثامن:** ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.
- **المحور التاسع:** الإعلام والاتصال.
- **المحور العاشر:** تثمين التعاون الدولي.
- **المحور الحادي عشر:** آليات التقييم والمتابعة.
- **المحور الثاني عشر:** إجراءات تنظيمية.
- **المحور الثالث عشر:** الموارد المالية[2].

---

[1] – نسيمة سليماني، كنزة مالق، تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري– دراسة تحليلية للفترة(2020/2008)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف، الجزائر، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، ص 140.

[2] – ابتسام خطاف، شريف غياط، توجه الجزائرر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص 346.

2- أهداف برنامج الجزائر الإلكترونية:

تتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- ضمان جودة الخدمات العمومية وتقديمها بسرعة لجميع المواطنين، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية .

- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا للتنمية في الدولة.

- إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع .

- تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الإلكترونية .

- التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تحسين نوعية معيشة المواطن وفي تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3- آليات تنفيذ المشروع:

تتمثل أهم آليات[2] تنفيذ المشروع في:

أ- **تطوير التشريعات:** من خلال إعداد قانون ينظم المعاملات الإلكترونية.

ب- **تطوير البنية المالية:** والتي تعمل على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.

ج- **التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

د- **التطوير الفني:** يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، لتطوير الطاقات اللازمة لإنجاز برنامج" الإدارة الإلكترونية" إلى جانب اهتمامه

---

[1] - خليفة بوزازي، الحكومة الإلكترونية ودورها في رقمنة الإدارة العمومية على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 167.

[2] - سلمى عشبة عبد العزيز، حازم أحمد فروانة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر إلكترونية 2013، مجلة المعارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، السنة 2022، ص 44.

بتحسين الكفاءات التشغيلية، التي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

هـ- تطوير الموارد البشرية: من خلال العمل على تطوير أفكار القيادات الحكومية، بما يتلائم مع مفهوم الإدارة الإلكترونية.

و- الإعلام والتوعية:

يتم من خلال هذا البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى مجتمع المعلومات وكيفية الاستفادة من ذلك البرنامج.

ثانيا: التشريعات الجزائرية الهادفة إلى إرساء دعائم خدمات الإدارة الإلكترونية

في إطار تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية سن المشرع الجزائري جملة من القوانين والتشريعات اللازمة للتنفيذ هذا المشروع، بحيث سيتم التعرض لها كالآتي:

1-المرسوم التنفيذي رقم 98-257:

يضبط هذا المرسوم شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها[1]، وتضمن هذا المرسوم إلغاء احتكار الدولة للانترنت إذ بين الشروط اللازمة لاستفادة الخواص والمواطنين، من خط الانترنت كما بينت المادة 05 من هذا المرسوم إجراءات الاشتراك المتبعة لتكوين ملف الحصول على ترخيص للاستفادة من خط الانترنت، على أن تتم الموافقة على هذا الملف من طرف لجنة والوزير المكلف بالاتصالات كما تم تعديل هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307 والذي يتضمن شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها.

2- القانون رقم[2] 09-04: يتناول القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، حيث تضمن هذا القانون تحديد الجرائم

---

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 98-257، مؤرخ في 25 أوت 1998، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر بتاريخ 26 أوت 1998.

[2] - قانون رقم 09-04، مؤرخ في 05 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

الإلكترونية، كما تم استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته، باعتماد آلية الرقابة الإلكترونية بواسطة مختلف الطرق والوسائل المنصوص عليها في هذا القانون.

الفرع الثاني: مخططات تطبيق الإدارة الإلكترونية ما بعد سنة 2013.

في إطار مواصلة جهود الحكومة لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، تم وضع مخططات تكميلية لعملية التحول الإلكتروني، وتتمثل هذه المخططات في: مخطط عمل الحكومة لسنة 2014(أولا)، ومخطط عمل الحكومة لسنة 2017(ثانيا).

أولا: مخططات عمل الحكومة لسنة 2014:

يهدف برنامج الجزائر إلكترونية لسنة 2014 على العمل على ترقية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأيضا تدعيم اندماج المجتمع الجزائري ضمن اقتصاد مؤسس على العلم والمعرفة والذي يهدف تنفيذه في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الفترة مابين 2015-2019.[1]

ولتحقيق الأهداف المسطرة وضعت الحكومة عدة آليات، تتمثل في:

1- تطوير البنية التحتية للاتصالات:

ستعمل الحكومة على تنفيذ استراتيجية إدراج التدفق العالي والعالي جدا، حيث قامت الحكومة بإعداد مخطط وطني لتطوير البنية التحتية، من خلال العمل على منح رخص الجيل الثالث لمتعاملي الهاتف النقال وتعزيز قدرات تطوير التدفق العالي للهاتف الثابت للمتعامل العمومي اتصالات الجزائر، بقصد ربط كافة البلديات والتجمعات السكنية[2].

---

[1] - مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/، تاريخ الإطلاع: 2022/05/18، الساعة: 13:48.

[2] - مريم ساري، المرجع السابق، ص 169.

2- تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

وذلك من خلال العمل على تطوير خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال لفائدة المواطنين والمؤسسات، والذي سيحفز على ظهور تطبيقات محلية تساهم في تطوير اقتصاد رقمي، وبناء مجتمع يتمتع بالمعرفة والخبرة قصد الارتقاء إلى مستوى المعايير الدولية، كما أن العمل على ترقية تطبيقات تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيشجع على الابتكار وإنشاء مؤسسات مصغرة، وتطوير حظائر تكنولوجية جديدة، مما سيسهم في ازدهار مجال الصناعة والبحث والابتكار في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال[1].

3- ترقية الخدمات البريدية:

وسيتم ذلك باعتماد جملة من الإجراءات والتي تتمثل في: شروع الحكومة في تعميم استخدام الإعلام الآلي على مستوى مكاتب البريد ونشر شبابيك بشبكة آلية، وأيضا تطوير وسائل الدفع الإلكتروني[2].

ثانيا: مخططات عمل الحكومة لسنة 2017:

لضمان استكمال المخططات والبرامج السابقة لإرساء مشروع الإدارة الإلكترونية، وضعت الحكومة مخطط عمل لسنة 2017، من خلال وضع العديد من الإجراءات والقواعد التي تهدف إلى عصرنة الإدارة العمومية.

1- عصرنة الإدارة العمومية وتحسين جودة المرفق العام:

عمل مخطط الحكومة لسنة 2017على[3]:

- تكوين مستخدمي الإدارة العمومية والعمل على تجديد معارفهم، وأيضا العمل على عصرنة المرافق العامة من خلال إدخال الإعلام الآلي.
- تسريع وتيرة العمل بالوثائق والمستندات الإدارية المعصرنة.

---

[1] - مريم ساري، المرجع السابق، ص 169.

[2] - مخطط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المرجع السابق.

[3] - مريم ساري، المرجع نفسه، ص 172.

2- تطوير مجتمع المعلومات:

عن طريق استخدام العديد من الآليات التي تتمثل في[1]:

تطوير القدرات الرقمية والتدرج في استعمالها، من خلال التغطية الرقمية لكامل التراب الوطني، وكذلك العمل على تحسين الوقاية من المخاطر وتأمين الهياكل القاعدية.

- إعداد استراتيجية وطنية في مجال أمن منظومة الإعلام الآلي.

- تشجيع مراكز البحث العلمي على تطوير القدرات والطاقات التكنولوجية في ميدان الإعلام والتكنولوجيا[2].

من خلال ماسبق فإن مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 جاء للتأكيد على ضرورة تنفيذ البرامج والمخططات، وكذا تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تتطلب عملية التحول الإداري الإلكتروني ضرورة توفير جملة من المتطلبات المتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وإخراجها إلى الواقع العملي بنجاح، وحتى تتم عملية التحول الإلكتروني بنجاح لابد من دراسة كافة المعوقات التي يمكن أن تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية على مختلف الأصعدة، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في: الفرع الأول، كما سيتضمن الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن عملية تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية ليس بالأمر السهل، بل هي عملية معقدة تحتاج إلى أسس وقواعد متينة تقوم عليها، فهي تمثل تحولا شاملا في المفاهيم والأساليب والإجراءات، والهياكل التشريعية التي تقوم عليها لذلك فتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى عدة متطلبات عامة وخاصة، وهو سيتم إبرازه كالآتي:

---

[1] - مريم ساري، المرجع السابق، ص 172.

[2] - المرجع نفسه، ص 172.

أولا: المتطلبات العامة:

تتمثل المتطلبات العامة في المتطلبات الإدارية والتشريعية والمتطلبات الاقتصادية.

1- المتطلبات الإدارية:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تعديلات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجرائية من خلال استحداث إدارات عدة أو إلغاء ودمج بعض الإدارات مع بعضها، وتوفير الظروف المناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بكفاءة وفاعلية[1]، ويجب مراعاة عدة جوانب في عملية تطوير التنظيمات الإدارية، قبل الشروع في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وتتمثل هذا الجوانب[2] في:

- **القيادة العليا:** إذ يتم وضع السياسات العامة للمنظمات الحكومية وتحديد أهم الإستراتجيات لها.

- **الدعم والمساندة:** وذلك عن طريق ما تقدمه القيادة العليا من دعم ومبادرات لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

- **القيادة التنفيذية:** يقع على المنظمات الحكومية تنفيذ السياسات العامة، بوضع مشروع الإدارة الإلكترونية في نطاق التنفيذ الفعلي والسليم، ومتابعة سيرورة العمل من خلال الرقابة والتوجيه.

2- المتطلبات التشريعية:

من متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وضع أطر تشريعية وتحديثها، بما يتماشى من مستجدات في المنظومة المعلوماتية، من خلال استحداث قوانين[3] جديدة تساعد في استيعاب

---

[1] – محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ط 01، ص 76.

[2] – موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإددارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة– الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 109، 2011، ص 90.

[3] – طلال بن عبد الله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة "تجربة المملكة العربية السعودية"، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 95.

تلك المفاهيم والسلوكيات المعنوية الحديثة، من خلال إظهار الأثر القانوني المطلوب في أرض الواقع، حتى تكون لها القوة والحجية في إثبات التصرفات القانونية وترتيب الحقوق والالتزامات[1].

3- المتطلبات الاقتصادية:

يمثل الاقتصاد العصب الأساسي لكل دولة وبما أن المداخيل المالية لكل دولة هي التي تستعمل لتوزيع الدخل وتمويل المشاريع، فإنه يجب على الدولة العمل على تغيير الطريقة التقليدية التي يعمل بها الاقتصاد والانفتاح والتوجه نحو الأسواق الجديدة للتجارة الإلكترونية التي ستولد علاقات جديدة بين المؤسسات الإنتاجية والمستهلكين[2].

ثانيا: المتطلبات الخاصة

تحتاج الإدارة الإلكترونية إلى العديد من الوسائل والآليات حتى تكون جاهزة وتستطيع تأدية دورها بالوجه الصحيح، لذلك سيتم التفصيل في أهم المتطلبات الخاصة التي تساعد على تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية.

1- المتطلبات التقنية:

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية وجود مستوى مناسب وعال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وأيضا توفر بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية، تكون قادرة على تأمين عملية التواصل وتبادل المعلومات بين المؤسسات نفسها[3] أو بينها وبين المواطن من جهة أخرى.

---

[1] – أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزغبي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ط 01، ص 43.

[2] – لخضر رابحي، عائشة لكحل، المرجع السابق، ص 246.

[3] – محمد صادق غطاس، عبد الرحمان بن سانية، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر العاملين بالمصلحة المكلفة بإصدار بطاقات التعريف وجوازات السفر البيومترية– دراسة حالة المقاطعات الإدارية تقرت–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 138.

توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية من خلال أجهزة التواصل[1]، والمتمثلة في أجهزة الكومبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكن من ربط عملية الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية وبأسعار معقولة[2].

2- المتطلبات الأمنية:

إن التطورات السريعة والمستمرة في المجال المعلوماتي، وتطور تقنيات الاتصال ووسائلها ساهم في انتشار العولمة والجريمة الإلكترونية، وظهور جرائم مستحدثة مثل العصابات الإلكترونية التي تحدث الخروقات الأمنية والتكنولوجية، من تصنت وسطو على البنوك بشكل إلكتروني وعلى ضوء ذلك أصبح من الضروري استحداث أساليب وإجراءات أمنية تساعد في حماية المعلومات والبيانات[3] من الاختراق والقرصنة.

من خلال التحديث المستمر لأنظمة التشغيل للحاسبات الآلية، والتحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات.

3- المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري ضروري جدا[4] لتنفيذ أي مشروع فهو العقل المدبر للأعمال الإدارية، إذ يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة في هذا

---

[1] – سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 283.

[2] – رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية–قطاع العدالة نموذجا–، أطروحة دكتوراه العلوم التسيير، إشراف: د/ صلاح الدين شريط، قسم: علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018–2019، ص 72.

[3] – أنيسة بركان، سهام قوجيل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في إدارة الأزمات والكوارث–مع الإشارة إلى حالة الإدارة الإلكترونية في الدول العربية خلال جائحة فيروس كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، الرقم التسلسلي، 28، 2021، ص 38.

[4]– صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارة الدولية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ط 01، ص 26.

المجال، بالإضافة إلى توافر الشروط العامة للتوظيف في المناصب كتوفر الخبرة في مجال المعلوماتية، حتى يستطيع الموظفون التعامل مع المعدات الحديثة.

لذلك يجب توفر متطلبات بشرية تتمثل[1] في:

- ضبط وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الانترنت.
- استقطاب أفضل الأفراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات.
- توفير معاهد ومدارس تكوينية خاصة بتكوين العنصر البشري، للتخلص من فجوة نقص الخبرة في مجال الاعلام الآلي.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

على الرغم من نجاعة وأهمية الإدارة الإلكترونية كأداة فاعلة ورئيسية في تحقيق الجودة الإدارية، إلا أن مواكبة التغيرات المستمرة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال والإدارة، قد تعترضها بعض المعوقات سواء كانت عامة أو خاصة تحول دون تطبيق هذا النموذج الرقمي، ومن بين المعوقات التي تواجه الإدارة مايلي:

أولا: المعوقات العامة:

تتمثل المعوقات العامة في المعوقات الإدارية والمعوقات التشريعية والمعوقات المالية

1- المعوقات الإدارية:

باعتبار الإدارة الإلكترونية منهج إداري[2] يقوم على تبسيط الإجراءات والعمل على تحقيق المساواة والشفافية في التعاملات الإدارية، كان لزاما على الإدارة اجتياز جملة من العوائق

---

[1] – بن عبيد عمر، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في ظل التوجه نحو التكيف مع التغير التنظيمي–دراسة ميدانية–، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم التسيير، إشراف: د/ تيقاوي العربي، قسم: علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020–2021.

[2] – منير عبد الله عثمان الطائش، علاقة الإدارة الإلكترونية والثقافة التنظيمية بالأداء الوظيفي–دراسة وصفية تحليلية– ، رسالة ماجيستر، قسم العلوم الإدارة الإسلامية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، 2016، ص 29.

تتمثل في[1]:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- محاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية، القائمة على جمود تنظيماتها.
- عدم مرونة الإجراءات الإدارية في العديد من المؤسسات الإدارية.
- قلة وعي الإداريين بالمميزات المتوقعة من تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- عدم تقبل بعض القادة الإداريين لعمليات التغيير من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

2-المعوقات التشريعية:

تحول بعض المعوقات التشريعية دون تطبيق التقنيات الحديثة على مختلف المؤسسات والدوائر الإدارية[2]، وهي معوقات عامة تحتاج إلى التدخل ومن تلك المعوقات مايلي[3]:

- قصور التشريعات والقوانين المنظمة للجانب التطبيقي للإدارة الإلكترونية.
- عدم وجود نصوص قانونية وتنظيمية خاصة بالمعاملات الإلكترونية، مما يؤدي إلى عدم تقدم المهتمين بمجال التعاملات الإلكترونية، خوفا منهم بأن تهدر حقوقهم القانونية، أو عدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية.
- عدم وجود قوانين خاصة للتعامل مع جرائم الحاسوب والاختراقات الأمنية[4].

3- المعوقات المالية:

إن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى عتبة مالية ضخمة تتلائم مع هذا الأسلوب التقني الحديث، وتوفير كافة المتطلبات إلا أن بعض المنظمات تعاني من نقص

---

[1] – منير عبد الله عثمان الطائش، المرجع السابق، ص 29.

[2] – سوسن زهير، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط 01، ص 50.

[3] – رابح الوافي، المرجع السابق، ص 81.

[4] - أحمد بورزق، تحسين الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر 2021، ص 988.

فادح في الإمكانيات المادية الضرورية، لتطبيق هذا المشروع وتتمثل أهم هذه المعوقات المالية فيما يلي[1]:

- قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير مختلف الأجهزة والبرامج المعلوماتية.
- محدودية المخصصات المالية بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحدد فيها الإنفاق.
- ارتفاع تكاليف خدمة صيانة أجهزة الحاسبات الآلية.
- ارتفاع تكلفة استخدام الشبكة العالمية الانترنت.

ثانيا: المعوقات الخاصة

تتمثل أهم المعوقات الخاصة في:

1- المعوقات التقنية:

هناك مجموعة من المعوقات التقنية التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية ومن بين أهم هذه المعوقات مايلي[2]:

- انعدام البنية التحتية من ناحية توفير الشبكات والأجهزة في الكثير من المؤسسات الإدارية.
- قلة الكوادر البشرية القادرة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات.
- التكلفة العالية للوصول إلى شبكة الانترنت.
- النقص الشديد في المعلومات عن البرمجيات من ناحية معرفة مدى جودتها ومميزاتها.
- عدم مواكبة التطورات السريعة في مجال البرمجيات وبرامج التشغيل في الحاسب الآلي.

2- المعوقات الأمنية

يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية، فمصدر الخطورة يكمن في وجود خطر الاختراق والتجسس، في ظل عمل الإدارة الإلكترونية

---

[1] - عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 54.

[2] - منير عبد الله عثمان الطائش، المرجع السابق، ص 34.

بالأرشيف الإلكتروني[1]، مما يعرض الملفات إلى خطر التسرب والتجسس والإتلاف.

3- المعوقات البشرية:

الكوادر البشرية من أبرز العناصر التي تقود المجتمع وتوجهه نحو الرقي والتطور في مختلف المجالات، إلا نقص عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع مستجدات البيئة الرقمية أصبح عائق يواجه المؤسسات عند تطبيقها للتكنولوجيا الحديثة ومن بين أبرز المعوقات البشرية مايلي[2]:

- عزوف الكفاءة المتميزة عن العمل في المنظمات الحكومية لقلة الحوافز.

قلة العناصر البشرية المدربة والقادرة على التعامل والتشغيل والصيانة لهذه التقنية[3] الجديدة-

- مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم.

- ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين والخوف من التعامل مع أجهزة التكنولوجيا[4].

[1] - محمد القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 01، ص 62.

[2] - رابح الوافي، المرجع السابق، ص80.

[3] - منى عطية خزام خليل، الإدارة بين الفساد والإصلاح الإداري في عصر التسويق الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، 2018، ص 330.

[4] - رابح الوافي، المرجع نفسه، ص 80.

خلاصة الفصل الثاني:

في ختام هذا الفصل الذي تناول مظاهر التنمية الإدارية بتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال اعتماد القطاعات الحكومية سواء على مستوى الإدارة المركزية أو الإدارة المحلية على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطبيقات تقديم الخدمات إلكترونيا والتي تعتبر خطوة ناجحة للرفع من مردوديتها وتقليل الضغط على الشبابيك التقليدية، وهو ماسمح بتقديم العديد من الخدمات بطريقة إلكترونية تضمن السرعة والشفافية في الأداء، إلا أن الكثير من الأنظمة والتطبيقات لم يتم تفعيلها بشكل جيد ومتكامل خاصة في ظل ضعف البنية التحتية، والتخوف من تطبيق التقنيات الحديثة في العمليات الإدارية.

ورسمت الحكومة الجزائرية استراتيجية وطنية ضخمة تتمثل في مشروع الجزائر الإلكترونية، الذي يقوم على أهداف بعيدة المدى وفي غاية الأهمية وفق العديد من البرامج والمخططات للاستفادة من مزايا التحول الإلكتروني.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الإلكترونية، يقوم على عدة مرتكزات ومتطلبات كفيلة بضمان تنفيذ الأعمال الإلكترونية بنجاح وفعالية، فضمان تطبيق الإدارة الإلكترونية مرهون بمدى التغلب على التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لتذليلها.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تمت المحاولة فيها الوقوف على الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية الإدارية، من خلال دراسة العديد من العناصر المتعلقة بهذا الموضوع واحاطتها بالوصف والتحليل والنقد.

إذ تمثل الإدارة الإلكترونية أسلوبا حديثا في الفكر الإداري يهدف إلى تفعيل الاستخدام الفعال والإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة تنطلق من أسس قانونية وبرامج حكومية واضحة، فتعمل وفق خطط ممنهجة ومدروسة ترتكز على متطلبات تقنية تستوجب تسخير كافة العوامل البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المسطرة.

تعد التنمية الإدارية عملية مستمرة ضرورية ومخططة تهدف إلى تطوير الجهاز الإداري تعتمد في تنفيذها على تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تعتبر آلية من آليات تحقيقها.

ولقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى جملة من **النتائج** التي يمكن عرضها كالآتي:

1- بهدف القضاء على التعقيد الإداري وتفعيل خاصية المرونة في الاستجابة لمطالب الأفراد أحدثت الإدارة الإلكترونية نقلة نوعية في نمط وأسلوب تقديم الخدمات الإدارية والرفع من مستوى جودتها، بحيث لن تكون هناك ضرورة لمراعاة أوقات عمل الإدارات ولا التنقل الشخصي إلى مكان تواجد الخدمة.

2- بادرت العديد من القطاعات سواء على المستوى المركزي والمستوى اللامركزي إلى تبني تطبيق الإدارة الإلكترونية، من خلال احلال التطبيقات الإلكترونية محل التقليدية على مستوى أجهزتها ومصالحها، باحداث جملة من التغيرات التي تمحورت أساسا حول رقمنة أنشطتها الإدارية، وتحويل نظام العمل فيها إلى العمل بالنظام الآلي.

3- ساهمت عملية رقمنة العمليات الإدارية في مختلف القطاعات في تجسيد مظاهر التنمية الإدارية، من خلال ادراج الوسائل التكنولوجية في القيام بالعديد من المعاملات واستحداث بعض الخدمات الإلكترونية واتاحتها عن بعد عبر المواقع الإلكترونية التابعة للوزارات المعنية، بطريقة فعالة وسريعة مما ساهم ذلك في تقليل الضغط على الشبابيك التقليدية.

4- أمام تبني العديد من القطاعات لتطبيق الإدارة الإلكترونية، تبنت وزارة العدل رقمنة قطاع العدالة من خلال الخدمات الرقمية عبر المواقع الإلكترونية التي يتيحها القطاع بهدف التحسين والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن.

5- كما أنه من أجل تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية القائمة على الرقمنة، اعتمد قطاع العدالة على اجراءات التقاضي الإلكتروني، وبرزت حتمية تفعيل هذه التقنية الإلكترونية مع ظهور وانتشار وباء كوفيد19، وهو ماتجسد في تعديل قانون العقوبات بموجب الأمر 20-04.

6- يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أبرز القطاعات الإدارية استفادة من تطبيق آليات الإدارة الإلكترونية، إذ أصبحت العديد من الخدمات تقدم بطرق إلكترونية، وبرزت أهمية تطبيق الإدارة الإللكترونية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال انتشار جائحة كورونا، من خلال تقديم العديد من الخدمات عن بعد والتي تتمثل في خدمة التعليم عن بعد وعقد الندوات والمؤتمرات الدراسية عن بعد.

7- أصبحت العديد من الخدمات تقدم بطرق إلكترونية على مستوى الإدارة المحلية من خلال العمل على تقديم بطاقة العريف وجواز السفر البيومتريين، وكذلك رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الإلكترونية، وهو ما ساهم في تقريب المواطن من الإدارة واختصار الجهد والإجراءات.

8- سعت الحكومة الجزائرية إلى رقمنة الأعمال الإدارية من خلال استحداث البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية لضمان تكريس مبدأ الشفافية والنزاهة في التعاملات التي تقوم بها الإدارات إلا أن العمل بهذه البوابة لم يجسد فعليا على أرض الواقع. وأيضا في إطار رقمنة العمال الإدارية تم استحداث القيد في السجل التجاري الإلكتروني.

9- في إطار تحقيق التنمية الإدارية في الجزائر واصلاح المنظومة الإدارية، أطلقت الحكومة الجزائرية برامج ومشاريع تنموية في مختلف المجالات، ومن بين هذه المشاريع مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي يعد أول مبادرة لتطبيق الإدراة الإلكترونية.

10- يتطلب تطبق الإدارة الإلكترونية توفير توليفة متنوعة من المتطلبات التي تتكامل أدوارها وتأثيرها في عملية التحول الإلكتروني.

11- لابد من توفر جهاز إداري كفء قادر على فهم استيعاب استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة بأعلى قدر ممكن من الفاعلية، في إطار إصلاح هيكلي قانوني وبشري شامل ومتكامل.

12- إن تحقيق التنمية الإدارية باعتماد الإدارة الإلكترونية مرتبط بمدى التغلب على التحديات والعوائق العامة والخاصة التي تحول دون تقديم الخدمات الإدارية بشكل جيد.

وأما بخصوص الاقتراحات يمكن إيجازها كالآتي:

1- ضرورة تبسيط الإجراءات الروتينية لأنها تؤخر عملية التحول الإلكتروني نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية.

2- ضرورة توفير بنية تحتية تقنية قائمة على أجهزة حاسوب متطورة وذات تقنيات عالية لمواكبة التطورات السريعة والمستمرة في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3- ضرورة العمل على تشجيع استيعاب المعرفة الإلكترونية وزرع ثقة وثقافة التعامل الإلكتروني لدى جمهوور المتعاملين، من خلال حملات التحسيس والتوعية بفوائد ومزايا تطبيق الإدارة الإلكترونية.

4- تفعيل وسائل متطورة لحماية الأرشيف الإلكتروني ضد عمليات الإختراق والقرصنة الإلكترونية.

5- يعد تطوير التنظيم الإداري من أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

6- وجوب تطوير الإطار التشريعي والقانوني لضمان حسن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

7- زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والأيام الدراسية والتكوينية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية.

الملخص

ملخص:

تعد الإدارة الإلكترونية ثورة تحول ونقلة نوعية في نمط تقديم الخدمات الإدارية ودعامة أساسية لتعزيز التنمية الإدارية في الإدارات العصرية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري، وهو ما حاولت المذكرة تبيانه من خلال طرح إشكالية مفادها كيف تساهم الإدارة الالكترونية في تحقيق التنمية الإدارية؟ وذلك من خلال حصر أهم صور تطبيقاتها في مختلف الإدارات سواء كانت مركزية أو محلية وتقديم أمثلة عنها، وتبيان المخططات والبرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، ويتضمن البحث أيضا المتطلبات القانونية، المادية والبشرية التي تعد ركائز تطبيق الإدارة الإلكترونية والمعوقات التي تحول دون تقديم الإدارة للخدمات في المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، التنمية الإدارية.

Abstract:

The electronic administration is considered as a transformation revolution and paradigm shift in producing the administrative services, aspect and a principle support for administrative development enhancement at modern administrations by using information and communication technology in the administrative work, what this paper has tried to show through statement of the problem: How the electronic administration contributes to administrative development achievement? Indicating its most applications at variety local or central administrations, presenting examples, showing programs and plans that Algerian government has used for the electronic administration application. As the research includes the legal, human and physical requirements that consider as electronic administration assets, as well as the obstacles that prevent administration giving services at appropriate level.

Key words: Electronic administration, Administrative development.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

I-المصادر:

أولا: النصوص التشريعية والتنظيمية:

أ- الأوامر:

1- الأمر 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 02 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 40،الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

2- الأمر 20-04 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 30 أوت 2020، الجريدة الرسمية، عدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

ب- التشريعات العادية:

1- القانون رقم 09-04، مؤرخ في 05 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

2- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 ، المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية، عدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.

3- القانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

4-القانون رقم 17-05، المؤرخ في 16 فبراير 2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14، المؤرخ في 19 أوت 2001، والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرقات وسلامتها وأمنها، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر في 22 فيفري 2017.

ج- المراسيم الرئاسية:

1- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية تفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، عدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

د- المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 98-257، مؤرخ في 25 أوت 1998، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر بتاريخ 26 أوت 1998.

2- المرسوم التنفيذي رقم 16-190، مؤرخ في 30 يونيو 2016، يحدد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 12 يوليو 2016.

3- المرسوم التنفيذي 18-112، مؤرخ في 05 أبريل 2018، يحدد مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 11 أبريل 2018.

II- المراجع:

أولا- الكتب:

1- أحمد محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ط 01.

2- توفيق عبد الرحمن، الادارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية، خبراء مركز الخبرات المهنية الإدارية، القاهرة، 2008، ط 02.

3- جاب الله أمل لطفي حسن، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الادارة القانونية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013، مصر، ط 01 .

4- حاروش نور الدين، إدارة الموارد البشرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ط 1.

5- حامد فداء، الادارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

6- الحجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح "دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية التنظيم والبناء- الأهداف- المعوقات- الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ط 01.

7- الحسن حسين محمد، الادارة الالكترونية المفاهيم - الخصائص - المتطلبات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط 01.

8- حلمي شحادة محمد يوسف، إدارة التنمية -العلم و العمل -، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ط 01.

9- الحميري باسم، التننمية الإدارية الأدوات والمعوقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط 01.

10- خليل منى عطية خزام، الإدارة بين الفساد والإصلاح الإداري في عصر التسويق الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، 2018.

11- الخمايسة صدام، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ط 01.

12- رضا هاشم حمدي، تنمية وبناء نظم الموارد البشرية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 1.

13- رضوان محمود عبد الفتاح، الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ط 1 .

14- زهير سوسن، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط 01.

15- الشريف طلال بن عبد الله حسين، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة "تجربة المملكة العربية السعودية"، المكتب الجامعي الحديث، 2011.

16- الصيرفي محمد، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ط01.

17- طاهر علاء فرج، الحكومة الإلكترونية(بين النظرية والتطبيق)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 01.

18- العاني مزهر شعبان، شوقي ناجي جواد، الادارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ط1.

19- عبد الرزاق داود، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007.

20- عبد العليم محمد بكري، مبادئ إدارة الأعمال، مركز التعليم المفتوح، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2007.

21- القدوة محمد، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ط 01.

22- كافي مصطفى كافي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2012.

23- المبيضين صفوان، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارة الدولية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ط 01.

24- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية " الاتجاهات المعاصرة "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ط 01.

25- مطر عصام عبد الفتاح، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

26- المفرجي عادل حرحوش وآخرون، الادارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2007.

27- المناعسة أسامة أحمد، جلال محمد الزغبي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ط 01.

28- المؤمن قيس وآخرون، التنمية الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

29- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية – الإستراتيجية – الوظائف – المجالات – ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

30- نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط 01.

31-الهوش أبوبكر محمود، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2012، ط 2 .

32- ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ثانيا- أطروحات الدكتوراه:

1- بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة محلية إشراف: د/ بن عمران محمد الأخضر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017-2018.

2- بن عبد الله أسماء ، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تحسين التنمية الإدارية بمؤسسات الخدمة العمومية – دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا –، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، إشراف: د/ العايب عبد الرحمن، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019.

3- بن عبيد عمر، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في ظل التوجه نحو التكيف مع التغير التنظيمي-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، تخصصص: علوم التسيير،

إشراف: د/ تيقاوي العربي، قسم: علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020-2021.

4- بن مراسلي رفيق، استراتيجية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2003-2013 دراسة حلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أطروحة دكتوراه، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، إشراف: د/ عمر بغزو، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.

5- رابحي سهام ، تحسين الخدمة على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة محلية إشراف: د/ لخضر زرارة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-2019.

6- ساري مريم ، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون إداري وإدارة عامة، إشراف: أ.د/ زواقري الطاهر، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019-2020.

7- قرين علي، التنمية الإدارية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، إشراف: د/ بوقرة رابح، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.

8- كلاش خلود، تحسين الخدمة العمومية في الادارة البلدية، اطروحة دكتوراه، تخصص: قانون إداري وإدارة عامة، اشراف: د/ بوكماش محمد، جامعة عباس لغرور - خنشلة -، الجزائر، 2018-2019.

9- هدار رانية، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، إشراف: د/ أحمد باي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.

10- هني عامر، التنمية الإدارية في التجربة الجزائرية نحو تحقيق جودة الخدمة العمومية، أطروحة دكتوراه، تخصص: الحوكمة والتنمية، إشراف: د/ نور الدين دخان، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020-2021.

11- الوافي رابح، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية-قطاع العدالة نموذجا-، أطروحة دكتوراه العلوم التسيير، إشراف: د/ صلاح الدين شريط، قسم: علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

ثالثا- رسائل الماجستير:

1- بوكعباش نوال ، تأثير تنمية الموارد البشرية على الإدارة المحلية في الجزائر " دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة ماجستير، تخصص: رسم السياسات العامة، إشراف: د/ أحمد لشهب، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

2- رفيق بن مراسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، دراسة حالة الجزائر 2001-2011، مذكرة ماجستير، فرع: تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، إشراف: د/ سرير عبد الله رابح، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011.

3- الطائش منير عبد الله عثمان، علاقة الإدارة الإلكترونية والثقافة التنظيمية بالأداء الوظيفي-دراسة وصفية تحليلية-، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارة الإسلامية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، 2016.

4- لعجال ليلى، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص: ديموقراطية ورشادة، إشراف: د/ بخوش مصطفى، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

رابعا- المقالات العلمية:

1- الابراهيمي الطاهر، بوزيد سليمة، التنمية الإدارية كإستراتيجية في التنمية الشاملة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 04، 2010.

2- بركان أنيسة، قوجيل سهام ، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في إدارة الأزمات والكوارث- مع الإشارة إلى حالة الإدارة الإلكترونية في الدول العربية خلال جائحة فيروس كورونا،

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، الرقم التسلسلي، 28، 2021.

3- بورزق أحمد، تحسين الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر 2021.

4- بوزازي خليفة، الحكومة الإلكترونية ودورها في رقمنة الإدارة العمومية على ضوء مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021.

5- بوضياف مليكة، رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2022.

6- بوطرفة عواطف، عقبي أمال، بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

7- بوعبدالله نوال، التقاضي الإلكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، العدد خاص، ديسمبر 2021.

8- بوعلي فلة، برناوي راضية، مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تسيير تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المدارس الوطنية العليا في الجزائر، مجلة الاتصال والصحافة، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020.

9- بوغازي سماعين، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة آحمد درارية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.

10- بن داود سفيان، الإدارة الإلكترونية توجه جديد لتحسين نظام الإدارة العامة والحالة المدنية عرض، عرض تجارب دول عربية ناجحة، مجلة قضايا معرفية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 02، عدد 01، مارس 2022.

11- بن زاير مبارك، مجدوب بحوصي، فعالية الإدارة الإلكترونية في رقمنة وتطوير العمل الإداري بالمؤسسات- دراسة استقصائية لجامعة طاهري محمد بشار، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.

12- جبير علي سعدي عبد الزهرة، مزايا الإدارة الإلكترونية في جائحة كورونا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العراق، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2021.

13- جليل مونية، إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد01، مارس 2022.

14- حجاب خيرة، مزياني فتيحة، اتجاهات العاملين في قطاع العدالة التكنولوجيات الحديثة وتأثيرها على الأداء الوظيفي لديهم، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية،جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الثامن، مارس 2018.

15- حجاجي مليكة، أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022.

16- حدوش صليحة، دور رقمنة الإدارة المحلية في اضفاء شفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، 2021.

17- حريزي منال، هامل مهدية ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الموارد البشرية وترقية الخدمات بالجماعات المحلية (بطاقة التعريف البيومتري وجواز السفر البيومتري نموذجا)، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، المجلد 16، عدد 01، 16 جانفي 2022.

18- حسيان نجوى ، مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 06، 2016.

19- خطاف ابتسام، غياط شريف، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2018.

20- رابحي لخضر، عائشة لكحل، الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 3، جانفي 2016.

21- رواق منال، جبيري ياسين ، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عيت تيموشنت، الجزائر، العدد الخاص، ديسمبر 2021.

22- شخاب حفيزة، شرف الدين زديرة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين إدارة الموارد البشرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، االمجلد 09، العدد 01، السنة 2022.

23- طالة لامية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر3، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2020.

24- طواهرية نخلة، السجل التجاري الإلكتروني كآلية لإرساء قواعد الحوكمة الإلكترونية والقضاء على التزوير، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، سنة 2019.

25- عبد العزيز سلمى عشبة، فروانة حازم أحمد، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع الجزائر إلكترونية 2013، مجلة المعارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، السنة 2022.

26- عبد العزيز فطيمة الزهرة، فرحات حميدة كريمة، التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة –الموقع الإلكتروني لوزارة العدل نموذجا، مجلة الإجتهادات والدراسات القانونية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 10، العدد3، سنة2021.

27- عبد الناصر موسى، قريشي محمد، مساهمة الإددارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة- الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 109، 2011.

28- عدوم حميدة، عبد الكريم هشام، التنمية الإدارية المحلية وأهمية اليقضة التكنولوجية في تدريب وتكوين الموظفين المحليين، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 09 جويلية 2021.

29- عزالدين عبد الرؤوف، تواتي فظيلة، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية دراسة حالة مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021.

30- العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد01، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، سنة2020.

31- غريبي علي، رينونة الاخضر، اصلاح الخدمة العمومية من خلال الادارة الالكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الاسلامية و الحضارة، الاغواط، الجزائر، العدد الثالث، اكتوبر 2016.

32- غطاس محمد صادق، بن سانية عبد الرحمان، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر العاملين بالمصلحة المكلفة بإصدار بطاقات التعريف وجوازات السفر البيومترية- دراسة حالة المقاطعات الإدارية تقرت-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/02/06.

33- قادري أمال، إدريس خوجة نضيرة، جودة الخدمات القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 03 ، سبتمبر 2020.

34- قحموص نوال، بن بريج آمال، فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة (جائحة كورونا نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 31، العدد 2، جوان2022.

35- قوارح أم الخير، مفاهيم عامة حول الإدارة الإلكترونية، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد01، أكتوبر 2018.

36- كرازدي سارة، كرازدي اسماعيل، آليات وإجراءات استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد 8، العدد 01 ، سنة 2021.

37- كحل الراس سماح، منية شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة اللعمومية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بريكة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، السنة 2021.

38- كريم كريمة، استعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري، مجلة معارف: قسم العلوم القانونية، جامعة محمد آكلي أولحاج، البويرة، الجزائر، السنة 12، العدد 24، جوان 2018.

39- لصلج نوال، مستقبل التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية بعد جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 59، العدد 01، السنة 2022.

40- محمد الشواي أحلام، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016.

41- مزهود الهاشمي، رباحي مصطفى، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر، المجلد 31، العدد 04، ديسمبر 2020.

42- مزوز صورية، فيلالي بومدين، السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2022.

43- مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد4، 2019.

44- مهدي أسماء، فاضل الهام، تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، العدد خاص، ديسمبر 2021.

45- الموسوس عتو، وظائف السجل التجاري الإلكتروني على ضوء أحكام المرسومين التنفيذيين 15-111 و18-112، مجلة القانون، جامعة غيليزان، الجزائر، المجلد 09، العدد02، 2020.

46- ودان بوعبد الله، مركان محمد البشير، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، االجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2016.

47- وخناش رزيقة، الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.

48- يوسفي باركة، عكوش حنان، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، سنة 2022.

خامسا- المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1- بيطام أحمد، الإدارة الإلكترونية في الجزائر- المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين بوازرة التعليم العالي أنموذجا-، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 17/16 ديسمبر 2018.

2- أكرور ميريام، حنصالي صابرينة، التعليم عن بعد: أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، يوم 1 مارس 2020، المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الساسية والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 57، العدد خاص، 2020.

3- بوراي دليلة، إعتماد الإدارة الإلكترونية: تحديث في أساليب تقديم الخدمات، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر"الواقع والرهانات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، بتاريخ 13 مارس 2021، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

4- سليماني نسيمة، مالق كنزة، تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري- دراسة تحليلية للفترة(2008/2020)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطارف، الجزائر، العدد الخاص للملتقى

الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021.

5- العمارة عبد الرزاق، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع و المأمول "قطاع العدالة نموذجا " مداخلة ألقيت في ملتقى دولي بعنوان: النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة –.

6- مزهود الهاشمي، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد19، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي:الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021.

سادسا- المعاجم اللغوية:

1- إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997، المجلد السادس، ط 01.

2- إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الرابع.

سابعا- المواقع الإلكترونية:

1- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، متاح على الموقع الإلكتروني: -http://www.premier-ministre.gov.dz/ar، تاريخ الإطلاع: 2022/05/18، الساعة: 13:48.

2- الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https:www.mesrs.dz/، تاريخ الإطلاع:2022/05/10، الساعة: 22:30.

III- باللغة الأجنبية:

-Les Articles Scientifiques:

1- cherroun Hacina, E-litigation in algeria, jurisprudence journal, mohamed khider, Biskra, Aleria, vol 11, Special issue, july 2019.

2- Echikr Ayoub, Deriouche Nour Elhoud, Mousserati Khaoula, The role of diyitization in the service quality improvement in public administration a sample study of citizens benefiting from the biometric servicec of Ahmer El-Ain municipality, Journal of Economic Growh and Entrepreneurship JEGE, Université Ahmed Draya, Adrar, Algeria, Vol 05, No 02, Year 2022.

فهـرس المحتويـات:

شكر وتقدير

الاهداء

مقدمة..... 2

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للادارة الالكترونية والتنمية الادارية

تمهيد..... 8

المبحث الاول: مفهوم الادارة الالكترونية 9

المطلب الاول: تعريف الادارة الالكترونية وخصائصها..... 9

الفرع الاول: تعريف الادارة الالكترونية..... 10

الفرع الثاني: خصائص الادارة الالكترونبة 14

المطلب الثاني: وسائل الادارة الالكترونية 18

الفرع الاول: الوسائل المادية 18

الفرع الثاني: الوسائل البشرية..... 22

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الادارية 26

المطلب الاول: تعريف التنمية الادارية وخصائصها..... 26

الفرع الاول: تعريف التنمية الادارية 26

الفرع الثاني: خصائص التنمية الادارية 35

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الادارية والادارة الالكترونية 38

الفرع الاول: تحقيق اهداف التنمية الادارية على مستوى الاشخاص..... 39

الفرع الثاني: تحقيق الاهداف من حيث موضوع التنمية..... 40

خلاصة الفصل 57

الفصل الثاني: مظاهر التنمية الادارية بتطبيق الادارة الكترونية

تمهيد..... 59

المبحث الاول: صور اعتماد الادارة الالكترونية..... 60

المطلب الاول: صور اعتماد الادارة الالكترونية على مستوى الادارة المركزية..... 60

الفرع الاول: رقمنة قطاع العدالة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي..... 60

الفرع الثاني: تطوير الاعمال الادارية الالكترونية..... 75

المطلب الثاني: صور اعتماد الادارة الالكترونية على مستوى الادارة المحلية..... 79
الفرع الاول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية..... 79
الفرع الثاني: نماذج اخرى لاعتماد الادارة الالكترونية..... 83
المبحث الثاني: واقع وافاق الادارة الالكترونية في الجزائر..... 86
المطلب الاول: المخططات المخصصة للتنمية الادارية باعتماد الادارة الالكترونية 86
الفرع الاول: برامج مشروع الجزائر الالكترونية 2013/2008..... 86
الفرع الثاني: مخططات تطبيق الادارة الالكترونية ما بعد سنة 2013..... 90
المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية..... 92
الفرع الاول: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية 92
الفرع الثاني: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية 96
خلاصة الفصل 100
خاتمة..... 102
ملخص..... 106
قائمة المصادر والمراجع..... 108
فهرس المحتويات..... 124

الملخص:

تعد الإدارة الإلكترونية ثورة تحول ونقلة نوعية في نمط تقديم الخدمات الإدارية ودعامة أساسية لتعزيز التنمية الإدارية في الإدارات العصرية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري، وهو ما حاولت المذكرة تبيانه من خلال طرح إشكالية مفادها كيف تساهم الإدارة الالكترونية في تحقيق التنمية الإدارية؟ وذلك من خلال حصر أهم صور تطبيقاتها في مختلف الإدارات سواء كانت مركزية أو محلية وتقديم أمثلة عنها، وتبيان المخططات والبرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، ويتضمن البحث أيضا المتطلبات القانونية، المادية والبشرية التي تعد ركائز تطبيق الإدارة الإلكترونية والمعوقات التي تحول دون تقديم الإدارة للخدمات في المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، التنمية الإدارية.

Abstract:

The electronic administration is considered as a transformation revolution and paradigm shift in producing the administrative services, aspect and a principle support for administrative development enhancement at modern administrations by using information and communication technology in the administrative work, what this paper has tried to show through statement of the problem: How the electronic administration contributes to administrative development achievement? Indicating its most applications at variety local or central administrations, presenting examples, showing programs and plans that Algerian government has used for the electronic administration application. As the research includes the legal, human and physical requirements that consider as electronic administration assets, as well as the obstacles that prevent administration giving services at appropriate level.

Key words: Electronic administration, Administrative development